الدستور aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية — تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأربعاء
06 رجب 1437
13 أبريل 2016
العدد 824

الأمير يتوجه إلى تركيا اليوم لترؤس وفد الكويت في مؤتمر القمة الإسلامي

يغادر حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والوفد الرسمي المرافق لسموه أرض الوطن اليوم متوجها إلى جمهورية تركيا لترؤس وفد الكويت في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي ستعقد في مدينة اسطنبول.

تفاصيل (ص02)

الخالد: الحكومة ذهبت إلى أبعد مدى في التعاون مع المجلس

استجواب العلي ينتهي بتعهد حكومي بمتابعة التوصيات النيابية

أعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم خلال الجلسة العلنية العادية أمس انتهاء المجلس من مناقشة الاستجواب الموجه من النائبين احمد القضيبي ومبارك الحريص الى وزير التجارة د. يوسف العلي بالاكتفاء بالموافقة على عدد من التوصيات المقدمة من نواب من دون تقديم كتاب طرح الثقة بالوزير المستجوب على أن يقدم للمجلس تقريرا كل 6 أشهر حول مدى تنفيذ التوصيات المطلوبة.

وجاء في مقدمة التوصيات التي بلغت 17 توصية التأكد من تطبيق القرار الوزاري رقم 87 لسنة 1997 بشأن شروط منح تراخيص استيراد الصلبوخ على القسائم الصناعية المخصصة لذلك.

ودعت التوصيات إلى ضرورة توفير القسائم الصناعية للشباب الكويتي حتى لا يعيش الشباب حالة الصبر التي تؤدي الى اليأس من الأعمال الصناعية موقع الاهتمام.

وطالبت بمتابعة كل ما ورد في الاستجواب من محاور تخص الصندوق.

ووافق المجلس على رفع الحصانة النيابية عن النائب د. عبدالحميد دشتي في قضيتين.

كما وافق المجلس أيضا على رسالة لجنة الاولويات البرلمانية والتي يطلب فيها العرض على المجلس للتوصية بإيقاف بيع الشركات التي تمتلك الدولة أكثر من 50 % من رأسمالها الى ان يضع مجلس الوزراء الضوابط التي تكفل حماية المال العام وتحقق العدالة والشفافية والمساواة في عملية البيع.

ومن جهة اخرى وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة الاولويات البرلمانية والتي تتضمن الطلب من الحكومة الإسراع في الرد على طلبات اللجنة فيما يخص مشاريع القوانين المعروضة عليها حتى تتمكن من انجاز تقاريرها واحالتها الى المجلس.

إلى ذلك أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أن الحكومة ذهبت الى ابعد مدى في التعاون مع المجلس مشيرا إلى أنه إذا أفادت اللجنة التشريعية عدم وجود مخالفة دستورية في الرسالة الواردة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي المتعلقة بإلزام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية تزويد اللجنة بأسماء أصحاب القسائم الذين لم يسددوا الرسوم المستحقة لأملاك الدولة فنحن سنقول على الرحب والسعة.

تفاصيل (ص03-11)

الوزير د. يوسف العلي والنائبان المستجوبان أحمد القضيبي ومبارك الحريص قبل بداية الاستجواب أمس

نواب: تكريم الغانم هو تكريم للكويت والمجلس

فيما هنأ عدد من النواب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بتكريمه من قبل الاتحاد البرلماني العربي خلال جلسة المجلس أمس اعتبروا أن تكريمه هو تكريم للكويت والمجلس على انجازاته المميزة في نصرة القضية الفلسطينية.

وأضافوا أن الجائزة الكبرى عندما ينجح الغانم في طرد الكيان الصهيوني من الاتحاد البرلماني الدولي.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الأشغال العامة د. علي العمير إننا نهنئ الغانم بهذا التكريم مضيفا فأنت اهل لذلك.

الصالح: إيقاف بيع الشركات التي تمتلك الدولة فيها أكثر من 50%

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح أنه ليس لدى مرئيات الحكومة ما يتعلق ببيع شركة مطاحن الدقيق.

جاء ذلك خلال رد الوزير الصالح في جلسة مجلس الأمة العادية أمس على رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية يطلب فيها العرض على المجلس للتوصية بإيقاف بيع الشركات التي تمتلك الدولة أكثر من 50 في المئة من رأسمالها إلى أن يضع مجلس الوزراء الضوابط التي تكفل حماية المال العام وتحقق العدالة والشفافية والمساواة في عملية البيع.

وقال إننا ملتزمون بعدم المضي قدما في موضوع بيع أي شركات تمتلك فيها الحكومة نسبة أكثر من 50 في المئة مضيفا أن الضوابط الحالية لبيع الشركات كافية ولايمنع أن نرى مقترحات ديوان المحاسبة في هذا الشأن.

العمير: المجلس الحالي أنجز قوانين غير مسبوقة بلغت 99

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير الاشغال العامة د. علي العمير حرص الحكومة على التعاون مع المجلس ولجانه لانجاز القوانين والتشريعات.

جاء ذلك تعليقا على الرسالة الواردة من لجنة الأولويات البرلمانية بشأن اسراع الحكومة بالرد على طلبات اللجنة.

وأفاد العمير بأن ما أنجزه المجلس من قوانين حتى جلسته الماضية بلغ 99 قانونا وهو عدد غير مسبوق مقارنة مع الفصول التشريعية السابقة مشيرا الى صدور ثلاثة مراسيم بقوانين فضلا عن قوانين الاتفاقيات والميزانيات والحسابات الختامية حيث أسهمت الحكومة في تلك القوانين الصادرة بنسبة 73 في المئة.

وأوضح ان الحكومة ساهمت خلال الفصل التشريعي الحالي بـ 72 قانونا من القوانين التي أصدرها المجلس منها 57 مشروع قانون بشكل منفرد و15 بالمشاركة مع الاقتراحات بقوانين مما يدل على فعالية الحكومة في مشاركة المجلس بانجاز القوانين والتشريعات.

وحول القوانين التي لم تتجاوب الحكومة بشأنها أو ترد عليها بين الوزير العمير ان عددا منها قدمه النائب الراحل نبيل الفضل ولم يتبنها نائب آخر وتتعلق بمقترحات بشأن سحب الجنسية الكويتية إذا استدعت المصلحة العامة وقانون آخر حول العلاج بالخارج فضلا عن القوانين الاخرى التي تم استبدالها كالسجل العيني بديلا عن التسجيل العقاري وقانون الفتوى والتشريع وغيرها.

العيسى: عودة النظام الثانوي السابق محتملة

كشف وزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدر العيسى عن توجه الوزارة لتنويع مسارات التعليم بالمرحلة الثانوية من خلال العودة إلى النظام السابق الذي يعتمد على الفصلين أو تطبيق نظام المقررات أو غيرهما.

وأكد الوزير العيسى في تصريح صحافي أن الوزارة لم تلغ حتى الآن النظام الموحد المعمول به حاليا وإنما هناك دراسة لإلغائه لافتا إلى التوجه لتقليل التشعب في المعلومات والتخفيف منها وتحجيم المناهج مع إعطاء فرصة لمقررات أخرى كالعلوم والرياضيات لتتوسع بشكل أكبر.

تلقى دعوة من الأمم المتحدة لحضور القمة العالمية للعمل الإنساني

الأمير يتوجه إلى تركيا اليوم لترؤس وفد الكويت في المؤتمر الإسلامي

سمو الأمير مستقبلا سمو ولي العهد

.. ومستقبلا سمو الشيخ ناصر المحمد

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بقصر بيان صباح امس سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح. كما استقبل سمو الشيخ ناصر المحمد.

ومن ناحية اخرى يغادر حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والوفد الرسمي المرافق لسموه أرض الوطن اليوم الأربعاء متوجها إلى جمهورية تركيا الصديقة لترؤس وفد الكويت في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والتي ستعقد في مدينة اسطنبول.

واستقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال د. نايف الحجرف ورئيس وأعضاء مجلس ادارة شركة بورصة الكويت للاوراق المالية حيث قدموا لسموه شرحا متكاملا عن مراحل تأسيس شركة البورصة والخطوات المصاحبة وصولا إلى تسلم الشركة إدارة مرفق سوق الكويت للأوراق المالية اعتبارا من 25 أبريل الجاري وتصورا عن آلية نقل المهام تمهيدا لتولي إدارة الشركة إدارة السوق ورؤية الشركة والاستراتيجية المعدة من قبلها للسنوات المقبلة والخطوات والإجراءات بترقية سوق الكويت للأوراق المالية إلى مصاف الأسواق الناشئة. كما استقبل سفير الجمهورية اللبنانية لدى دولة الكويت خضر حلوي وذلك بمناسبة انتهاء فترة مهام عمله سفيرا لبلاده.

من جهة أخرى أكد المتحدث الرسمي باسم القمة العالمية للعمل الإنساني هيرفي فيرهوسل ان الكويت تعد شريكا مهما جدا بالنسبة للأمم المتحدة وأن الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون شارك شخصيا في التحضير للقمة مشيرا إلى أنه بعث دعوة إلى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد لحضور القمة التي ستعقد في اسطنبول في 23 و24 من شهر مايو المقبل.

وقال ان هذه هي المرة الاولى التي تنظم فيها الامم المتحدة قمة لأغراض انسانية مشيرا الى انه ليس من الضروري ان تكون مالية بل ستشمل المساعدة على توصيل الادوية الى الاشخاص الذين تقطعت بهم السبل والالتزام بالقوانين الدولية وقال فيرهوسل في مقابلة حصرية مع كونا خلال زيارته لدولة الكويت انه تمت دعوة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية الكويتية إلى الحضور القمة.

ومن المقرر ان يحضر القمة الامين العام للأمم المتحدة والرئيس التركي رجب طيب أردوغان وخمسة آلاف من ممثلي الدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المتضررة من الأزمات وعدد من الاكاديميين.

ولي العهد استقبل المحمد والفضالة والحجرف

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر بيان صباح امس سمو الشيخ ناصر المحمد. واستقبل الرئيس التنفيذي للجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة واستقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال د. نايف فلاح الحجرف ورئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وذلك بمناسبة تأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.

وقد تمنى سموه أن تسهم هذه الشركة في تحسين كفاءة وجودة السوق وأدائه وتطوير قدراته وإمكاناته وحماية المستثمرين والمشاركين به من أجل الارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني.

كما استقبل د. شيخة السند حيث أهدت سموه نسخة من رسالة الدكتوراه بعنوان ترويج ودعم ممارسات الإنشاءات المستدامة في الكويت.

واستقبل د نشمي الظفيري حيث أهدى سموه نسخة من رسالة الدكتوراه بعنوان فاعلية تضمين البعد البيئي في مناهج الرياضيات واستخدام استراتيجية التفكير التشاركي لتنمية المسؤولية البيئية لدى طالبات كلية التربية بالكويت.

واستقبل ايضا الصحفي ذعار الرشيدي حيث أهدى سموه كتابا بعنوان مقالاتي الحرف 29. وقد شكرهم سموه متمنيا لهم التوفيق والنجاح.

سمو ولي العهد مستقبلا رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ورئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية

يقدم تقريرا كل 6 أشهر حول مدى تنفيذ التوصيات المطلوبة

مجلس الأمة يوافق على 17 توصية في استجواب وزير التجارة

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا جلسة أمس ويبدو الشيخ محمد الخالد والشيخ محمد العبدالله

فيما أعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في نهاية الجلسة العلنية العادية أمس انتهاء المجلس من مناقشة الاستجواب الموجه من النائبين احمد القضيبي ومبارك الحريص الى وزير التجارة د. يوسف العلي بالاكتفاء بالموافقة على عدد من التوصيات المقدمة من عدد من النواب وافق المجلس على رفع الحصانة النيابية عن النائب د. عبدالحميد دشتي في قضيتين حيث جاءت نتيجة التصويت على طلب النيابة العامة في القضية رقم 139-2016 حصر الفروانية بموافقة 41 عضوا من أصل 51 اضافة الى موافقة 38 عضوا من أصل 51 في القضية الثانية المقيدة برقم 46-2015 حصر أمن دولة. وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج الجلسة العادية العلنية أمس الثلاثاء الساعة التاسعة والنصف صباحا بعد ان رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار.

التصديق على المضابط

نظر المجلس في بند التصديق على المضبطتين رقمي 1349 أ و ب بتاريخ 29 و 30 مارس 2016.

- مبارك الخرينج: لا يسعنا إلا أن نكرر تهنئتكم بتكريمكم من قبل البرلمان العربي في القاهرة وهو تكريم لمجلس الأمة وأتمنى لرئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك ان يشفيه الله ويعود الى ارض الوطن سالما معافى نحمد الله على سلامة الاخ فيصل الدويسان بعد شفائه.

- الرئيس مرزوق الغانم: نشكرك الاخ نائب الرئيس ونقول للنائب فيصل الدويسان حمدا لله على السلامة ونورتنا.

- صالح عاشور: راجعت المضبطة وتبين شطب كل كلامي في حين اني لم أتعرض لأي شخص بسوء لا من قريب ولا من بعيد فأريد معرفة الأسباب؟

- الرئيس مرزوق الغانم: ما أعرف الحقيقة عن ذلك الامر ولكن بلغتني الأمانة ان هناك كلاما عن الحكام العرب وتمت ازالته.

- صالح عاشور: ما حددت أسماء.

- الرئيس مرزوق الغانم: هناك إساءة والحكام العرب معروفون أخ صالح والمضبطة امامي ولم يشطب كل كلامك ولكن شطبت فقرة فيها اساءة للحكام العرب وشطبت جمل فيها اسماء دول.

- صالح عاشور: على كل حال أتحفظ على الشطب.

- الرئيس مرزوق الغانم: حقك.

- أحمد مطيع: كذلك نبارك لك على جائزتك في البرلمان العربي وهناك شطب كلامي في المضبطة اريد معرفة أسباب الشطب.

- د. عودة الرويعي: ايضا نبارك لك الاخ الرئيس تكريمك من قبل الاتحاد البرلماني العربي والنائب فيصل الشايع والامين العام علام الكندري. وبالنسبة للمضبطة فلم نحدد اسماء ولم نتطرق للإساءة لأحد.

- الرئيس مرزوق الغانم: أين المشطوب؟ انت تقول هناك كلام مشطوب أين هو؟

- د. أحمد مطيع: تعليقي على كلام النائب عدنان عبدالصمد.

- الرئيس مرزوق الغانم: كلام حوالي ساعة اعطيت تعليماتي بعدم نشره وما دار فيه من نقاش هذا بالنسبة لتلفزيون المجلس اما في المضبطة فلم يُشطب شيء. وكل ما يتعلق بموضوع أثير لم يأت في التلفزيون.

- فيصل الدويسان: أقدم شكري واعتزازي لحضرتك الاخ الرئيس وأقدر تكريم الكويت من خلالك والنجاح والجائزة الكبرى عندما تنجح في طرد الكيان الصهيوني من الاتحاد وهناك خلط بين المضبطة وما ينشر في التلفزيون. فما ينشر في التلفزيون ما هو إلا اعلام ويمكن اختصاره اما ما يسجل في المضبطة فهو حق مطلق للنائب وشطب عبارات قليلة هو تقدير للرئيس وأتمنى اطلاع النواب على ما يشطب ويدون في المضبطة لا سيما ان الامانة قد سهلت النظر في المضبطة.

- د. محمد الحويلة: نبارك لشخصكم الكريم بتكريمكم على انجازاتكم المميزة في نصرة القضية الفلسطينية وهو تكريم للمجلس ولنوابه من قبل الاتحاد البرلماني العربي.

وصادق المجلس على المضابط.

كشف الرسائل الواردة

انتقل المجلس الى نظر كشف الاوراق والرسائل الواردة وجاء كالتالي:

- تقرير الامانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 1 يناير حتى 31 مارس 2016.

(موافقة عامة)

- رسالة من رئيس لجنة الاولويات يطلب العرض على المجلس للطلب من الحكومة الإسراع في الرد على طلبات اللجان فيما يخص مشاريع القوانين المعروضة عليها حتى تتمكن من انجاز تقاريرها في شأنها واحالتها الى المجلس.

(موافقة عامة)

- رسالة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي يطلب فيها من المجلس تكليف وزير المالية بتزويد اللجنة بالبيانات التي طلبتها عن القسائم التي لم يتم في شأنها تسديد الرسوم المقررة بالقانون رقم 1994/50.

(إحالة الى التشريعية)

- رسالة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة يطلب فيها العرض على المجلس للتوصية بإيقاف بيع الشركات التي تمتلك الدولة اكثر من 50% من رأسمالها الى ان يضع مجلس الوزراء الضوابط التي تكفل حماية المال العام وتحقق العدالة والشفافية والمساواة في عملية البيع.

(موافقة عامة)

- م. عادل الخرافي: أشيد بزملائي النواب في اللجان والانتاج الذي تنتجه في قضاء الساعات لكي

التتمة ص04

د. محمد الحويلة

الخرينج: تكريم البرلمان العربي الرئيس الغانم هو تكريم لمجلس الأمة

الحويلة: الرئيس الغانم نصير للقضية الفلسطينية وأبارك إنجازاته المميزة

النواب والحكومة: تكريم الاتحاد البرلماني العربي للغانم تكريم للكويت والمجلس

تتمة المنشور ص03

نطور هذا البلد بالتعاون مع الحكومة. نحن نمر في ازمة تحتاج الى رتم سريع وقبل 3 سنوات شرعنا قوانين رائدة في تحويل الكويت الى مركز مالي لكنها لم تر النور ونحن نمر في ازمة اقتصادية ولم اعرف لماذا تأخرت هذه القوانين وأين رد الحكومة؟ هناك قوانين مهمة صدرت من هذا المجلس تؤدي الى ايرادات ايجابية لا تمس احدا.

لابد من مواكبة العصر فلدينا المفكر الكويتي والعطاء الكويتي مثلا مشروع الكويتية استغرب احالة موظفيها الى التقاعد وبعد ذلك تم تعيين غير كويتيين بمبالغ طائلة أين تذهبون؟ لم نعرف الى الان نتخذ قرارا فيها هل هذا معقول؟ إلى أين ذاهبة الحكومة؟ أتمنى ان نستطيع تحقيق ايرادات للدولة من خلال المشاريع التي صدرناها.

- فيصل الدويسان: بالنسبة لتقرير اعمال اللجان فالكل يشهد ان الامانة العامة تطورت تطورا نوعيا فنيا وأسهمت في تطوير أداء النائب. هذا المجلس انجز ما لم تنجزه مجالس من قبل من قوانين بالإضافة الى الدور الرقابي وبالارقام التي تكذب الذين يستخدمون معاول الضرب. الكويت وأمنها واستقرارها مستهدفة.

لاسيما انه خلال الاحداث الاقليمية تلقى بظلالها علينا وارجو تفويت الفرصة لمن هم مطية لأهداف خارجية او مصالح ضيقة خاصة تستهدف مصالح الكويت نعم هناك اختلاف مع وزير او نائب لكن كله يصب في تحسين جودة الاداء والمنتج. نحن مع الخصخصة حتى ننشئ اقتصادا قويا ولكن لها ضوابط لابد من تطبيقها حتى نحقق اهداف الخصخصة عندما نريد بيع الشركات لابد ان نعتبر باعتبارات الامن الوطني سواء الغذائي وغيره من غير المعقول بيع قطاعات الحكومة تملك فيها 50% من اجل تحقيق منفعة ضيقة ولابد من توفير امكانات الخصخصة الحقة مثل المنافسة والامن الوطني لكن الذهاب بالخصخصة من دون وجود ضوابط خاصة يعطي ايجاء بأن مجموعة من التجار يريدون الاستحواذ على مقدرات البلد. طبقوا مبادئ ومعايير وشروط الخصخصة ثم توكلوا على الله لأن المواطن اول من سيستفيد منها.

- عبدالله التميمي: عندما استعرض رئيس لجنة الأولويات موضوع مطالبة الحكومة بالاستعجال فيما تم اقراره من قوانين مضى على اقرارها فترة طويلة. الحكومة كان لديها اصرار على إقرار القوانين وعندما تم اقرارها لم تنفذها وهي تتعلق بجوانب عديدة ولا مبرر لديها من التأخير في تنفيذها وكأن في الامر شيئا. بالنسبة لرسالة لجنة الميزانيات فيما يتعلق تحصيل رسوم املاك الدولة فمن المعيب انه في ظل التقشف وسياسة الترشيد وتنويع مصادر الدخل فنجد ان الحكومة عاجزة عن تحصيل اموالها اما التحصيل من عند المواطن نجدها نطالبه بالتسديد اما فيما يتعلق بأموال الدولة واملاكها فنراها عاجزة فهل هذا خوف؟ أما فيما يتعلق بالهيئة العامة للاستثمار فمن المستغرب انه ما زالت الهيئة تكابر ببيع الشركات الرابحة والتي تعود بعوائد كثيرة على الدولة فهناك علامات استفهام على هذا الامر. فما يتم من تصفية الشركات امر مريب ومرفوض ولدينا علم بأن هناك توجها لبيع ارض المعارض في مشرف. فلأجل من؟ هل هي لأشخاص ومتنفذين ام للمصلحة العامة؟ فهذا يضر بالعمالة الوطنية الذين نسعى لتوفير فرص العمل لهم.

- سعدون حماد: بالنسبة لتحصيل رسوم املاك الدولة فالمبالغ 6 ملايين دينار ولكن الرقم اكبر من ذلك ويجب استعادة جميع المبالغ غير المرحلة التي تم الاستيلاء عليها مثل مدير عام التأمينات الذي استولى على المليارات.

للأسف الشديد عندما يحتاج المواطن مليون دولار لا تحرك ساكنا مثلما حدث مع المواطن خالد السرحان فالمختطفون طلبوا فدية مليون دولار والخارجية لم تحرك ساكنا. بالنسبة لرسالة بيع الشركات الرابحة فيجب ايقاف جميع الشركات التي تمتلك الدولة الحصة الاكبر وهيئة الاستثمار باعت العديد من الاملاك والشركات الرابحة واللجنة طلبت تحويلها للنيابة العامة لأن البيع تم لصالح متنفذين وعلى الحكومة استعادة النسبة كاملة من الشركات مثل شركة ايكويت والتي تشاركنا فيها الداوكيميكال ونحن نديرها ولا داعي لإدخال شركة ايكويت فيها لأن لنا نسبة كبيرة ويجب ان تستولي عليها الدولة بالكامل وكذلك شركة الخطوط الجوية الكويتية فأصبحت تملك اسطولا ونرفض بيعها لتاجر ويجب ان تدار من قبل هيئة الاستثمار لأنها ناقل وطني.

- د. يوسف الزلزلة: نحن في لجنة الاولويات لدينا وزراء التخطيط والدولة والامة وما قدمته الحكومة للجنة هي اولويات الحكومة لكن بعد ان تم الاتفاق مع الحكومة على مجمل القوانين حتى تقر إما لارتباطها بالخطة او تنفيذ مجموعة من القوانين وعندما ألزمنا انفسنا بذلك اكتشفنا ان هذه القوانين لم تقدمها الحكومة وهي من ألزمت نفسها بذلك فإذا كانت تريد اقرارها فلا بد من تقديمها في المواقيت المحددة. ومع احترامي للنواب اعضاء اللجان فما زالت هناك مجموعة من اللجان ارسلت كتبا لانجاز القوانين المدرجة فلعدم اكتمال النصاب لم تقدم تقاريرها واتمنى من رؤساء اللجان ان يلتزموا في تنفيذ ما هو مطلوب منهم في انجاز تقارير اللجان حتى تنفذ اولويات المجلس. ورسالة وزير المالية بخصوص تقرير موديز فهذه وظيفة الحكومة عندما تأتي مؤسسة مالية كهذه وتنذر الكويت بإعادة النظر في الوضع الاقتصادي فهذا واجب الحكومة والوزارات المعنية في تصويب الوضع وتقدم شيئا يحافظ على الوضع الائتماني في البلد ويرتفع بالوضع الائتماني.

- د. عبدالله الطريجي: الحكومة تتكلم الآن عن حاجتها لايرادات وذهبت الى رفع شرائح الكهرباء هناك قانون 50 لسنة 1994 ولكن هناك تقاعس في تحصيل الرسوم على املاك الدولة وطلبنا أسماء

التتمة ص05

مبارك الخرينج مترئسا جزءا من الجلسة

د. يوسف الزلزلة

لقطة عامة من جلسة أمس

الخرافي: المجلس الحالي أنجز العديد من القوانين المهمة التي تحقق إيرادات إيجابية للدولة

الدويسان: الأرقام تؤكد أن المجلس الحالي أنجز ما لم تنجزه مجالس أخرى سابقة

التميمي: إصرار الحكومة على إقرار القوانين أكبر من إصرارها على تنفيذها

حماد: يجب أن تدار شركة الخطوط الكويتية من قبل هيئة الاستثمار لأنها ناقل وطني

الزلزلة: على الحكومة تقديم القوانين في مواعيدها المحددة إن كانت ترغب في إقرارها

إيقاف بيع الشركات التي تمتلك الدولة أكثر من 50 % من رأسمالها

النائب عبدالله التميمي مترئسا جزءا من الجلسة

الوزراء الشيخ صباح الخالد والشيخ سلمان الحمود ويعقوب الصانع

تتمة المنشور ص04

المتنعين لكن هناك حكم المحكمة الدستورية تذرعت به الحكومة فيجب ان نفرق بين السؤال البرلماني والتحقيق. هناك اسماء لها ثقلها ولا تتجرأ الحكومة في طلب هذه الاموال. العضو المنتدب لهيئة الاستثمار عنده عقدة من مجلس الامة ويعتبر حرصنا على المال العام مساسا به. هو يتجه لبيع الشركات ونحن ما عندنا مانع وفق ضوابط الشفافية لكن نرفض تنفيع البعض وسنزود النائب الاول لرئيس مجلس الامة بتقرير عن ديوان المحاسبة عن بيع هذه الشركات بخسارة لتنفيع البعض. لماذا تباع الشركات بهذه الطريقة هذه ليست خصخصة هذه تصفية فأول قرار بعد بيع شركة المنتجات الزراعية هو تفنيش كل الكويتيين العاملين فيها وتفاجأنا بأن المقيّم لبيع هذه الشركات هو شخص واحد فقط. ونتمنى من وزير المالية التحري عما نشر من اتصالات لبيع ارض المعارض.

- د. علي العمير وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الأشغال: بالنسبة لرسالة رئيس لجنة الاولويات فلا شك انه في البداية نهنئك على ما حصلت عليه من تكريم وجائزة فأنت اهل لذلك. الحكومة تتعاون مع المجلس وما تم انجازه من قوانين هو 99 قانونا وهو عدد غير مسبوق و3 مراسيم فضلا عن الاتفاقيات والميزانيات وإسهام الحكومة نسبة 72% من القوانين منها 57 مشروعا بقانون و 15 اقتراحا بقانون وهذا يدل على تفاعل الحكومة مع المجلس في إقرار القوانين المهمة وهناك قانون سحب الجنسية الكويتية هذا القانون قدمه النائب نبيل الفضل وبعد وفاته لم يتبناه نائب اخر وكذلك العلاج بالخارج فقدم من الراحل نبيل الفضل فلو فاته لم تصدر اللجنة تقريرها بشأنه ولذلك لا تلام الحكومة في هذا الامر وكذلك قانون التسجيل العقاري تم استبداله بقانون السجل العيني وهو في نهاياته وكذلك تنظيم القضاء. فالحكومة تتجاوب مع المجلس ولا نبرئ أنفسنا من القصور ولكن نبدي كل احترام وتقدير والحكومة تتعاون مع المجلس ومع لجنة الاولويات.

- م. عادل الخرافي: نريد المخلص والارقام جلية قانون 39 لسنة 2014 بشأن حماية المستهلك فهذا وقته أقررنا القانون لكن هل شعرنا بالنتيجة؟ وكذلك قانون تأسيس شركات كويتية تتولى تنفيذ محطات الطاقة أين هو؟ تحويل الكويتية الى شركة أين هو؟ كل هذه القوانين نريدها الآن ونريد الشعور بإنجاز المجلس والحكومة.

- د. علي العمير وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الاشغال: هناك قوانين بصدد إصدار اللائحة التنفيذية لكن هذا ليس له علاقة بالرسالة الواردة وفي ردنا عليها ان هناك قوانين معروضة على اللجان وبعضها ذهب وسقط بعد وفاة مقدمه او انها ما زالت معروضة.

- أنس الصالح وزير المالية وزير النفط بالوكالة: بالنسبة لرسالة لجنة الميزانيات عن سبب رد الوزارة فجرت العادة بأن الاسئلة البرلمانية تأتي للوزير ويقوم بتوجيه القطاعات للرد على الاسئلة ودفعها للمستشارين لدراسة صياغتها وتوافقها مع اللوائح وفي هذه الحالة انتهينا بأنه لا يجوز تبيان الاسماء ولكن ذكروا الارقام النهائية وبعد ورود الرسالة كان هناك رأيان للمستشارين وللجنة التي اجازت الافصاح عن الاسماء باعتباره ليس سؤالا برلمانيا ولجأت الى وزير الدولة لمجلس الامة وارسلت نسخة من السؤال ونسخة عن رأي اللجنة وتسلمت امس الرأي الدستوري حول الامر وانتهت الى صحة رأي وزير المالية بعدم تزويد اللجنة بأسماء ملاك الاراضي الفضاء ولا مانع لدي بالرد لكن هذا هو الرأي الدستوري والقانوني وعندي استعداد لمناقشة ذلك في اللجنة التشريعية.

وبالنسبة للرسالة الرابعة حول بيع الشركات التي تملكها الحكومة ففي جلسة 2015/4/8 طلب رئيس اللجنة التريث لحين تكليف ديوان المحاسبة لدراسة الجدوى من البيع وعندما حضرت مع هيئة الاستثمار وذكر ان هناك شركات ببعت بليل اظلم ومن دون شفافية وهذه الشركات تغيرت انشطتها وثبتنا للجنة ان الانشطة لم تتغير ولم يتم بيعها بأرخص الاسعار ومع ذلك الهيئة لم تبع اي شركة تملك فيها 50 % غير الشركتين المذكورتين المنتجات الزراعية وتدريب القيادة للسيارات فأريد ان نرى التقرير وأؤكد انه لم يتم بيع اي شركة.

- عدنان عبدالصمد: لو كلام الوزير صحيح فيجب ان نغلق اللجان ونسكر مجلس الامة فقانون 50 لسنة 1994 بفرض رسوم على اصحاب املاك الدولة ولم يسدد رسوم للدولة بمقدار 6 ملايين معنى ذلك القانون طبق نظريا لكن لم يسددوا الرسوم.

اللجان معتمدة على الارقام والبيانات والاسماء والاعمال سرية ولا يستطيع العضو تسريبها الحكومة تفرط في قضية عدم تزويد المجلس ببيانات وبالنسبة لمكافآت القياديين نريد معرفة البيانات وهذه محاولة اجهاض القوانين ومحاولة تفريغها من محتوياتها وكل الجهات التي ارسلت لها هي حكومية (من شاهدك يابو الحصين) ومن قال لك؟ يقول المستشارون؟! هل هذا معقول؟!

- د. عبدالله الطريجي: أؤكد لك ان ديوان المحاسبة يؤكد ان هيئة الاستثمار تتجه لبيع ارض المعارض وهذا كلام الديوان يعني هذا واضح وهناك مراسلات بين الشركتين لبيع ارض المعارض.

وكلنا على ثقة بك وكذلك هناك توجه لبيع شركة المطاحن واذكرك بثورة مصر على الخبز.

- وزير المالية أنس الصالح: اثير في الاعلام ان الكويت لديها نية لبيع شركاتها فمن المؤكد ان شركة المطاحن بعيدة عن ذلك وهذا كلام صحافة.

نعم هناك مراسلات وهناك نية للبيع ولكن اوقفنا ذلك بناء على طلب المجلس ولم يتم بيع اي شيء.

وبالنسبة لرسالة النائب عدنان عبدالصمد فلا نملك ان نلجأ الى المستشارين في اجهزتنا الحكومية ومن الممكن ان الرسالة اختتمت بحصر كافة الاسماء التي سددت ولم تسدد مع توضيح اسم المالك ومكان القسيمة والرسوم التي تحصل فمن الممكن ان ذلك سبب الامتناع.

التتمة ص06

فيصل الدويسان في حوار مع النواب م. عادل الخرافي ومحمد البراك ومحمد الجبري

الطريجي: هناك تقاعس حكومي في تحصيل الرسوم المستحقة على أملاك الدولة

الوزير العمير: الحكومة متعاونة مع المجلس والدليل إقرار هذا الكم الهائل من القوانين المهمة

عبدالصمد: الحكومة تحاول جاهدة إجهاض القوانين وتفريغها من محتواها

الموافقة على رفع الحصانة عن دشتي في قضيتين وتأجيل بند الأسئلة إلى اليوم

الشيخ صباح الخالد

تصويت نيابي على رفع الحصانة عن النائب د. عبدالحميد دشتي

الوزير الصالح: نعم كانت هناك نية حكومية لبيع بعض الشركات لكنها توقفت بناء على طلب المجلس

العمر: المبررات الحكومية غير مقنعة في امتناعها عن تزويد لجنة الميزانيات بالبيانات المطلوبة

وزير الخارجية: الحكومة ذهبت إلى أبعد مدى إيجابيا في تعاونها مع مجلس الأمة

الخميس: هل يجوز استخدام شعار مجلس الأمة في الدعاية والإعلان؟

تتمة المنشور ص05

- عدنان عبدالصمد: القضية تتعلق بتطبيق القانون لكن انا اسأل وفق القانون لان هناك اشخاصا كبارا لم يطبق عليهم القانون وليست رغبة شخصية في معرفة الاسماء والمستشارون هم حكومة في حكومة.

- جمال العمر: طلب لجنة الميزانيات طلب مستحق والحكومة مبرراتها ليست جيدة في الامتناع عن تزويد اللجنة بالبيانات الحكومة تركض على فلسين و3 فلوس وتركت الاراضي واصحابها لم يسددوا أموال الدولة.

- أنس الصالح وزير المالية والنفط بالوكالة: ارجو من المجلس احالة الرسالة الى اللجنة التشريعية لتزويدنا بالرأي الدستوري والقانوني وانا ملتزم به.

- جمال العمر: هذه المعلومات من المفترض ان تكون متوافرة لدى اللجنة واللجنة بها سرية للمعلومات.

- عدنان عبدالصمد: الحل نصوت على الرسالة كما جاءت واذا رفضت نذهب للحل الذي قاله وزير المالية.

- نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: الحكومة ذهبت الى ابعد مدى في التعاون وهناك رأي قانوني في اجهزتنا الحكومية واحترمناها وكله تروح للجنة التشريعية واذا قالت انه ليس بها مخالفة دستورية نحن مستعدون نحن مؤتمنون ونحن على الرحب والسعة اذا قالت اللجنة التشريعية انه دستوري فعلى الرحب والسعة.

- عدنان عبدالصمد: هذا ايضا من اختصاص مجلس الامة في شأن من لم يسدد فواتير كهرباء او اتصالات لان هناك لوائح تنظم عمل السلطة التشريعية.

ووافق المجلس على احالة رسالة لجنة الميزانيات الى لجنة التشريعية لمعرفة مدى دستوريتها.
(موافقة عامة)

بند الاسئلة

انتقل المجلس الى مناقشة بند الاسئلة

- د. يوسف الزلزلة: لدينا جدول اعمال متخم فأرجو اخذ موافقة المجلس الى تأجيل الاسئلة الى جلسة الغد.

- الرئيس مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس؟ (موافقة عامة)

بند طلبات رفع الحصانة

انتقل المجلس الى طلبات رفع الحصانة النيابية عن النائب د. عبدالحميد دشتي كالتالي:

- التقرير الثاني والاربعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضو د. عبدالحميد عباس دشتي في القضية رقم 2015/46 حصر امن دولة المقيدة برقم 2015/54 جنايات امن دولة.

(المحال بصفة الاستعجال).

- التقرير الثالث والاربعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضو د. عبدالحميد عباس دشتي في القضية رقم 2016/139 حصر الفروانية - المقيدة برقم 2014/644 جنح الفردوس (المحالة بصفة الاستعجال).

- احمد القضيبي (عن مقرر اللجنة التشريعية): التقرير الاول قررت اللجنة الموافقة على رفع الحصانة عن النائب د. عبدالحميد دشتي.

41 من 51 موافقة على رفع الحصانة.

- التقرير الثاني: قررت اللجنة الموافقة على رفع الحصانة عن النائب د. عبدالحميد دشتي.

38 من 51 موافقة على رفع الحصانة.

الاحالات

وافق المجلس على جميع الاحالات الواردة بجدول الأعمال.

التتمة ص07

الدويسان يطرح مبادرة سياسية للإصلاح الشامل

طرح النائب فيصل الدويسان مبادرة سياسية تقدم برنامج عمل اصلاحيا شاملا حملت عنوان رؤى وتطلعات دعا فيها الى نبذ سياسة التغالب واقصاء الآخر والتي نهايتها دمار الوطن والمواطن متسائلا أليس من الأجدر بدل أن نغمر أرض بلادنا بالشكوى والألم أن نرويها بالعمل والأمل؟.

وطالب الدويسان خلال حضوره اولى جلسات مجلس الأمة بعد غياب لاكثر من 4 أشهر جراء عملية جراحية اجراها في الولايات المتحدة والتي تكللت بالنجاح بتجاوز مرحلة البكاء على أطلال الماضي والانطلاق لاستشراف المستقبل.

ودعا الدويسان عبر الوثيقة السياسيين الذين دأبوا على الانتقاد للأداء الحكومي ألا يكتفوا بالانتقاد السلبي والبكاء على مجد تليد دون أن تنبري منهم فئة تقدم برنامج عمل بديلا مشددا على أن الديمقراطية ثقافة تنبع من المواطنين ويتلونون بها فيحترمون حقوق بعضهم بعضا وحرياتهم.

وقال الدويسان: لايمكن أن تمتد ظلال عدالة القانون على جميع المخاطبين بأحكامه إلا بنظام عماده الشفافية والنزاهة مطالبا المؤسسات الحكومية

فيصل الدويسان

الخدمية أن تتعامل مع المواطن بصفته عميلا أو زبونا كما هو الحال في المؤسسات الخدمية الخاصة التي تعمل لإرضاء عملائها.

وشدد الدويسان على حق الشعب في أن يسأل عن مجالات إنفاق وتوجيه الأموال العامة مؤكدا اهمية السماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في كشف الفساد مرددا: الاعلام الذي يبني الأوطان هو اعلام الحقيقة لا تزييفها وهو الذي يصف حروف النقد للإصلاح والتقدم.

وحذر الدويسان في ختام وثيقته من الأسلوب السياسي السلبي المتولد عن الفئوية لافتا الى انه وراء خلق الكثير من الانقسامات والتفرقة فيما بيننا.

القضيبي: العلي بدأ يبحث عن مخرج لأصحاب القسائم المتنفذين

المستجوبان النائب أحمد القضيبي والنائب مبارك الحريص

تتمة المنشور ص06

الاستجوابات

انتقل المجلس الى مناقشة الاستجواب الموجه من النائبين احمد القضيبي ومبارك الحريص الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي والمكون من محورين هما اعادة قسائم صلبوخ مخالفة والتقاعس عن تفعيل قانون صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- الرئيس مرزوق الغانم: هل يرغب الوزير في مناقشة الاستجواب اليوم؟

- د. يوسف العلي: افضل ان اصعد المنصة اليوم جاهز.

- وصعد الوزير المستجوب والنائبان المستجوبان على المنصة للبدء في مناقشة الاستجواب.

- احمد القضيبي: شاء القدر ان تتصادف جلسة اليوم لمناقشة الاستجواب ورفع الدعوم والوثيقة الاقتصادية سأبدأ بمخالفة الوزير لموضوع القسائم المخالفة والتي انتهت مدتها في 2015/1/1 وهل التزمت الشركات بمعالجة المخالفات من عدمها وهذه اللجنة لديها الصلاحية لسحب القسائم المخالفة وسأعرض المستندات التي تدل على حقيقة هذه المخالفات ففي يناير 2015 اجتمعت اللجنة وقررت سحب الشركات لعدم التزامها وبناء على المستندات التي أتتها من هيئة الجمارك التي بينت أن هذه الشركات غير مستوفية الشروط وتم توجيه كتاب للشركات يفيد باسترجاع هذه القسائم بدءا من 15 يناير وبحكم التظلمات التي وقعتها الشركات تبين أن هناك تعسفا فهل يعقل هناك تعسف في تطبيق القانون وشركات اخرى بينت أن السوق لا يسمح بالاستيراد الكبير والمستمر وردت الهيئة على هذه التظلمات من 30 يوما لتسلمها بحكم مادة خاصة في قانون الهيئة العامة للصناعة ورفعت التظلمات الى الادارة القانونية لدراستها ووافقت الادارة عليها ورفعت توصية الى لجنة التخصيص بدءا من 2015/1/10 اتى فيها عدم التزام الشركات بالكمية المطلوبة ولعدم استغلالها وفقا لاشتراطات الهيئة فلابد من استرجاع للقسيمة للدولة وبتاريخ 2010/7/27 اجتمعت لجنة التخصيص.

واكدت رفض التظلم على 3 شركات وبناء على انتفاء الشركات وعدم التزامها وفي 2015/8/4 عقدت اللجنة ونظرت الى باقي التظلمات الاخرى ونتج اجتماعها عن سحب القسائم مباشرة من دون انذار والمخالفات عدم استيراد الكميات المطلوبة واستئجار القسائم للغير وفي 2015/8/5 صدر طلب بسحب هذه القسائم والقرار يعتبر نافذا وتوالت الكتب حتى تاريخ 2015/8/11 واصحاب القسائم المتنفذون رفضوا الطلب بمباركة معالي الوزير وفي 2015/9/15 تم ارسال الانذار النهائي القاضي بتسليم القسائم وحاول رئيس اللجنة تنفيذ القرار ولم يستطع لان المتنفذين استطاعوا تحييد القانون وبدأ يبحث عن مخرج لاصحاب القسائم «المتنفذين» وبعث كتابا للمدير في 2015/10/6 بأن راسل اصحاب القسائم والاستفسار عن ذلك ووصى بوقف كافة معاملات الشركات من اجل الضغط عليهم لتسليم القسائم والتنفيذ بالقوة الامنية وتوفير معدات لإغلاق مداخل القسائم المسحوبة وتوفير حراس امن للمحافظة على المعدات المنقولة في القسيمة ورئيس اللجنة حاول تنفيذ الاجراءات ولا يستطيع بناء على توجيهات عليا تأتيه من المدير العام بأن هناك تعليمات شفوية من مصادر عليا تطلب بعدم التنفيذ حتى وصل رئيس الهيئة بدأ يترجى لتطبيق القانون والالتزام بقرارات مجلس الوزراء ولكن للاسف القياديين يكسرون القانون لان تطبيق القانون لديهم «لا يوكل خبز» ومنذ 2015/10/20 قبل الرئيس بالتعليمات الشفوية وخوفا من تحويله الى مجلس تأديبي لانه لا ينفذ تعليمات مرؤوسيه وفي 2015/12/3 بعث رئيس اللجنة بالنيابة الى المدير العام يبين فيه ما يتعرض له من قبل المدير العام بالتكليف ويؤكد الكتاب ان الاوامر شفوية والحكومة تطالب بالاصلاح فكيف يكون الاصلاح والاوامر شفوية تقدم الى المسؤولين من قبل الوزراء الذين يسعون الى كسر القانون وفي 2015/12/16 تقدم المدير العام بكتاب الى وزير التجارة يشرح فيه مشكلة القسائم منذ بدأها الى صدور هذا الكتاب، واكد انتفاء احقية الشركات واسترجاع تلك القسائم وبين في الكتاب الذي وجهه الى الوزير وبناء على «المناقشات» وليس «الكتب» وذلك يؤكد أن التعليمات شفوية والوزير ايام «الحراك» وقبل دخوله الحكومة ينادي بتطبيق القانون وبعد دخوله الحكومة سعى لكسر القانون واجتمع الوزير باللجنة الخاصة بالتخصيص ليطلب منهم اعادة التقييم وتغيير القرار بطلبات جديدة وفي تاريخ 2015/12/29 أصدر الوزير قراره الوزاري رقم 54 بشأن ضوابط وشروط التخصيص وفي المادة الثالثة بين ان السحب من قبل قرار من ادارة الهيئة والغاء السحب بحسب القرارات السابقة لعدم «زعل» المتنفذين وفي 7 يناير 2016 صدر قرار للمدير بالتطبيق والهيئة رأت انه لا يجوز تطبيق قرار اداري بأثر رجعي وبينت الهيئة أن هذا القرار مجحف بحق اعضاء الهيئة وفي تاريخ 2015/12/29 تم توجيه كتاب من الهيئة يؤكدون فيه تعليمات وليس كتبا وهذا يدلل على عدم الاصلاح وللاسف وثيقة الاصلاح فشلت قبل بدئها اذ يقبل مجلس الوزراء بأن التعليمات تعطى شفويا استغرب تغير الوزير الذي كان من المطالبين بتطبيق القانون والآن ينسف هذا كله وبعد كتاب 117 الوزير «غرق» ووجه الوزير كتابا للهيئة في 15 يناير 2011 يفيد بوقف السحب لان المتنفذين ارسلوا كتب تظلم جديدة وكتب التظلم تصل منذ شهر 6 سنة 2015 والوزير يضعها في الدرج ولم يرسلها للهيئة التي هو الوزير رئيسها ذلك يتزامن مع طلب الترشيد الحكومي مع ان الوزير يستطيع اخذ قرارات كاملة في هيئة رواتبها 13 مليونا بند الرواتب ودرس الوزير التظلمات في اقل من (24) ساعة في 216/1/11 وصدر كتاب الى مدير العام للهيئة يفيد بقبول التظلمات

الشيخ محمد العبدالله والوزير د. يوسف العلي

التتمة ص08

للأسف القياديون يكسرون القانون لأن تطبيقه «لا يوكل خبز»

كيف يكون الإصلاح الحكومي والأوامر تقدم شفويا إلى المسؤولين؟

وزير التجارة كان ينادي بتطبيق القانون ولكن بعد دخوله الحكومة سعى لكسره

وثيقة الإصلاح فشلت قبل أن تبدأ إذ إن التعليمات تصدر شفويا

في أقل من 24 ساعة قبل الوزير التظلمات بشأن سحب القسائم وطلب تنفيذها فوريا

الوزير فضل المتنفذين على الشباب في المشاريع الصغيرة

تتمة المنشور ص07

في يوم 2016/11/12 وطلب من المدير العام التنفيذ الفوري والتظلمات مدتها القانونية 30 يوما وللاسف التظلمات في مكتب الوزير عدت المدة لأنها وصلت الى 190 يوما وهذه التظلمات النظر فيها وفق القانون للجنة التخصيص فعلى اي سبب ان توقع على هذه التظلمات وسلب صلاحيات اللجنة وليس انت المناط بالنظر في التظلمات وايضا القرار الوزاري يؤكد ان تأجير القسائم بالباطن يتم سحبها فورا وفي احد التظلمات بين صاحب القسيمة انه وقع عقد استغلال وليس ايجارا وهذا المستقل يقوم بعملية الفرز والتجهيز للصلبوخ وتحت مسؤولياته ويلتزم بشروط الهيئة وتم عرض عقد اتفاق بين صاحب القسيمة والمستفيد المستقل للقسيمة وفي بنوده يتم الاستيراد باسم صاحب القسيمة وهذا فيه تدليس على وزير المالية وهذا مثال حي للتضامن الحكومي فهل يعقل هذا اتفاق تعمل كل شيء وتدفع لصاحب القسيمة ثلاثة آلاف دينار شهريا 36 الف دينار في السنة لمجرد ان القسيمة باسمه فالمفروض سحب هذه القسيمة ومنحها لأصحاب المشاريع الصغيرة الذي يحتاجون الى الدعم وليس ربعك المتنفذين والوزير يوقع على التظلم بالقبول شكلا ومضمونا والعقد الاخر استثمار وليس اتفاقا بأن يدفع المستفيد من القسيمة 3,250 شهريا لصاحب القسيمة والتوريد ايضا يكون باسم القسيمة للتحايل على الجمارك.

الخطة تقول إن المشاريع الصغيرة هي الاساس وانت يا وزير فضلت المتنفذين على الشباب وطلب الوزير بحصر القسائم من الهيئة في القسائم الصناعية بالكويت وهناك طلبات متراكمة بأكثر من 3000 طلب وتستغل عقاريا القسائم التي تم توزيعها للأسف وليس تجاريا او دعم لأشخاص المشاريع الصغيرة بالرغم من ان هناك قسائم مهجورة لم يتم تطبيق القرار. واعترض الوزير لأن المستجوب خرج عن محور الاستجواب بعرض بعض القسائم ليس متعلقة بقسائم الصلبوخ.

احمد القضيبي

مبارك الحريص

وتابع القضيبي أن هناك قرار صادرا من الوزراء يفيد بأن هناك مساحات تابعة لأملاك الدولة تم سحبها من عمل لجنة الازالة تريد الهيئة تحويلها لها وللاسف معالي الوزير لم يهتم بقرار مجلس الوزراء ففي فبراير 2016 هناك قرر وزاري لحل مشكلة رحبة ووعد الوزير بحل المشكلة خلال سنة ومنح اصحاب الاطارات قسيمة من المفروض ان تمنح لأصحاب المشاريع الصغيرة لتخزين اطاراتهم وتم مناقشة هذا الامر في لجنة الميزانيات وبين اعضاء اللجنة رفضهم لميزانية الهيئة بسبب كثرة مخالفاتها وعدم التزامها وهذا دليل أننا نطلب المصلحة وتطبيق القانون.

- رئيس الجلسة بالانابة عبدالله التميمي: ترفع الجلسة للصلاة نصف ساعة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الساعة الواحدة والنصف.

- مبارك الحريص: تقدمنا بالاستجواب الماثل امام حضراتكم من محورين وسأتحدث عن المحور الثاني بشأن التقاعس عن تفعيل صندوق رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فنشر القانون في 2013 وصورت لائحته التنفيذية في 2015/1/4 ولم يتم تطبيقه في 2014 بحجة وجود مشاكل في تطبيق والتعديل عليه اجرى في فبراير 2014 والتعديل ازال سبب تأخر الوزارة عن التنفيذ واتضح انه لو ما تم التعديل لتم تجميد البنك الصناعي حتى هذه اللحظة.

اللائحة التنفيذية تخرج بعد القانون بفترة بسيطة لكنها صدرت في 2015/1/4 وبعد هذا التاريخ لا يوجد اي عذر للوزير في تطبيق القانون.

قاموا بتعيين هيكل الصندوق من رئيس ونائب رئيس ومنذ 2015/1/4 الشباب وضع اماله في الله وفي هذا القانون وعندما صدرت اللائحة كانت تتوالى تصريحات مسؤولي الصندوق بالصحافة ويعطى الشباب تحذيرات مؤقتة والشباب يقولون لو لم يتعهدوا لنا لكنا بحثنا عن باب رزق اخر فهم اضروا الشباب واسرهم.

المادة 51 من الدستور السلطة التشريعية يتولاها الامير ومجلس الامة فنحن احرص الناس على تطبيق القانون معنى ذلك ان الامير يتولى السلطة التنفيذية ويشارك التشريعية في اصدار القوانين. ولكن بعد صدور القانون نحن مسؤولون عن سلامة تطبيقه ولكنه بعد سنة ونصف لم يطبق نهائيا.

المسؤولية مشتركة في اصدار التشريعات لكن السلطة التنفيذية مرصودة في تنفيذ القانون وايقاف الوزراء عند مسؤولياتهم نواب الامة حريصون على تطبيق القانون وتنفيذها ولو تم تطبيق قانون بالخطأ افضل من عدم تطبيقه لان الخطأ وارد في كل عمل.

والوزير تقاعس عن تطبيق قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعقدنا جلسة لمحاسبة الحكومة على تأخير اللوائح التنفيذية وصدر عن ذلك اصدار لائحة قانون مكافحة الفساد بغض النظر عن دستوريته من عدمها.

وبعد هذه الجلسة وجدنا مبررا باصدار القوانين واصدار اللوائح التنفيذية.

التتمة ص09

الوزير ياسر أبل والوزيرة هند الصبيح

هناك طلبات متراكمة بأكثر من 300 بالرغم من أن هناك قسائم مهجورة لم يتم تطبيق القرار عليها

لجنة الميزانيات رفضت ميزانية هيئة أملاك الدولة بسبب كثرة مخالفاتها وعدم التزامها وهذا دليل أننا نطلب المصلحة وتطبيق القانون

تطبيق القانون لم يستغرق سوى 3 ساعات فقط بعد أن قدمنا الاستجواب

الشباب كانوا يسألونهم عن مقر الصندوق ولا يعطونهم إجابات واضحة

الحريص: صندوق المشروعات لم يطبق بعد مرور سنة ونصف على صدور اللائحة

عادل الخرافي مترئسا جزءا من الجلسة

متابعة نيابية لمحاور الاستجواب

الوزير يقول إن الصندوق مول 40 مشروعا منذ انطلاقه لكن إلى هذه اللحظة لم يمول شيئا

هناك استجوابات لكل من يتأخر في تطبيق القانون والآن لا يمكن أن نعذر الوزير

هناك مليارا دينار لدعم الشباب فهل يعقل توقيعهم على إقرارين وتعهد بالسداد للأقساط؟

استجواب العلي بسبب سوء تطبيق القانون ومرمطة الشباب

عيال الكويت تعرضوا لظلم وأثق في أنكم لن تقصروا معهم

تتمة المنشور ص08

القانون هذا له فوائد كثيرة لكن لن نتحمل مسؤولية تقصير وزير او اكثر في تطبيق القوانين كقوانين العمالة المنزلية والتأمين الصحي للمتقاعدين والوزير تقاعس اكثر من اللازم في تطبيق قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة سنة ونصف والتطبيق بعد ان قدمنا الاستجواب لم يستغرق سوى 3 ساعات فقط.

المادة 20 من الدستور تؤكد اهمية مثل هذه المشاريع وهدفها رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين واللوم على الوزير من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية والوزير جعل الصندوق معيقا لطموحات واحلام الشباب.

الصندوق رأسماله مليار دينار واستكمل اسباب التنفيذ.

الكويت تحتاج الى تنظيم تشريعي وهو متاح لكن اتى الوزير وعرقل كل هذا.

الشباب كانوا يسألونهم عن مقر الصندوق لا يعطونهم اجابات واضحة.

وعرض تصريح اللوغاني في جريدة الانباء يقول فيه صندوق المشروعات يبدأ التمويل خلال اسبوع وذلك في 2015/5/25 واليوم نحن في 2016/4/12 ولم يتم اي شيء.

وبعد هذا التصريح وفي 2016/1/28 اي بعد 7 اشهر الوزير يقول ان الصندوق موّل 40 مشروعا منذ انطلاقه وهو الى هذه اللحظة لم يمول شيئا.

تصريح الوزير اعطى الشباب دفعة وذهب الشباب لهم ولم يجدوا شيئا فهم يريدون توقيع العقد فقط وتزويدهم بقرض من خلال الصندوق لكن المسؤولين ماطلوهم من 2016/1/28 الى بعد شهر خرج رئيس الصندوق وقال «بدء الصرف لـ 59 مبادرا بعد حصولهم على الموافقات لتمويل مصروفاتهم والى الآن لم يحدث ولم يصرف شيئا معنى ذلك ان هناك تضليلا وتزويرا والوزير ورئيس الصندوق ماشيين في غيهم.

وعرض تقريرا آخر في جريدة الانباء بعنوان الآلاف ينتظرون هل يعمل صندوق المشاريع الصغيرة في 2016.

وعندما أدخلوا الشباب في دورات لتدريبهم قاموا باختيار شركة اردنية تدربهم وتثقفهم لمدة شهرين وعندما تنتهي الدورات في شهر 12 والان نحن في شهر 4 لم يتم الصرف بالطريقة التي ينص عليها القانون.

وغادر الدورة 40 شابا عندما وجدوا التنظير وقالوا لهم ان من لم ينتظم في الدورة يحرم من الصرف والتمويل وكان الشباب يتعلقون ببارقة أمل.

نعذرهم نعم في اعطاء الدورات ومن ثم التمويل لكن الدورات استمرت لاشهر وبعدها لم يتم الصرف الوزير السابق يتعذر بنقص الاراضي اذا لماذا الاعلان من الاساس وارض ميناء عبدالله شفيها شنو عمل فيها ويفترض وزير التجارة يقوم بدور توفير الاراضي.

لا أحد يقتنع بعدم تطبيق القانون ومجلس الامة يراقب ذلك وهناك استجواب لكل من يتأخر بتطبيق القوانين والان لا يمكن ان نعذر الوزير والتطبيق تم بعد المساءلة والمصاريف الادارية للصندوق تعدت 814 الف دينار واعضاء مجلس ادارة اكثر من سنة ونص يتلقون مكافآتهم ولا يعملون والشباب وضعوا أملهم بهذا المشروع.

النائبان سعود الحريجي وفيصل الكندري

وهناك انتقادات توجه بسبب التأخر في تطبيق القوانين وتأخير اللوائح التنفيذية، وهناك تأخير حتى بعد صدور اللوائح التنفيذية وهل يعقل بعد تعطيل سنة ونصف السنة وبعد تقديم الاستجواب تم الاتصال على الشباب بعد 3 ساعات فقط وتوقيعهم على اقرار بجزء من المبلغ وهل يعقل ان يستشهد الوزير الان بهذه الخطوات وهذا يعني حماية شخص الوزير فقط وهناك مليارات من اموال الدولة لدعم الشباب وهل يعقل أن يتم توقيع الشباب على اقرار دين وتعهد بالسداد بالاقساط شباب كويتي يريد العمل يتم توقيعه على اقرار دين ودفع اقساط دون المماطلة والتأخير واذا تأخر عن السداد يحل عليه المبلغ كاملا دون انذار؟ هل يعقل ان يتم التعامل بهذه الفوقية وقوانين الكويت رحيمة وتراعي الشباب والمواطنين وتم التعزيز بالشباب وهل يعقل صبغة تنفيذية خرجت من جهة حكومية للشباب المبادر وهل يعقل هذا الخطأ الفادح وخطوات وزارة الشباب تدمر الشباب ولا تنمي مواهبهم وكثير من الجهات الحكومية لا تطلب الصيغة التنفيذية.

والنوايا ليست سليمة والوزير لا يعرف يطبق القانون وهذا التحرك بالاستجواب بين سوء تطبيق القانون ومرمطة الشباب ونواب الامة مع الشباب والتنفيذ خلال ثلاث ساعات هو امر لا

التتمة ص10

العلي: استجوابي أطلقته نيران صديقة وهدفه تسريع الإجراءات وقانونيتها

د. يوسف العلي متحدثا من على منصة الاستجواب

تتمة المنشور ص09

يمكن ان نقبل به وحتى الان لم يتم الصرف للشباب.

وخير الكويت يصل للجميع وعند عيال الكويت يتم توقيعهم على صيغة تنفيذية ونحن يهمنا الشباب ولدينا الاخلاق والمثل في التعامل وهناك امر مبيت للصندوق لماذا تعطون الشباب حقوقهم والشباب يفيد نفسه ويفيد الكويت والشباب ابناء الشعب الكويتي ويفترض يا وزير تقص الحق من نفسك واين تطبيق القانون على الجميع وهناك من يحاول افشال هذا المشروع.

والمؤتمر وما حصل في الشيراتون وتم دفع عشرات الالاف وهذا المشروع للشباب ويتحدث عنهم ولا أحد يقبل التسويف والمماطلة وسوء المعاملة والوزير سبب رئيسي في تعطيل القانون ولا أحد يقبل ان يحصل ما حصل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويفترض الشباب يسلمون مخصصاتهم وهل يعقل توقيع هذا القرار؟

ومادة 28 من القانون توضح اعمالكم والشباب يريدون قرضا تنمويا والوزراء مسؤولون عن تطبيق القانون وهناك امور دستورية واضحة ونحن نراقب الوزير على سلامة التطبيق. يجب ان يتم تطبيق القوانين الصادرة عن المجلس باسرع وقت كل اسبوع يخرج مسؤول يصرح اين ضمائر الناس.

الشباب يفيدون الدولة ويستفيدون لكن الوزير همه فقط يريد ارجاع الـ 50 ألف على الوزير ارجاع الاقرارات كل ما يهمني الاقرار ان يكون بصيغة تنفيذية ولو سحبت الاقرارات اليوم اجعل موظفا يداوم للساعة التاسعة ويصل الاقرارات انت تخاف الله ونسمع عنك كل خير لكن لا تتمادى في هذا الخطأ.

وجود مثل هذا الوزير في صندوق المشروعات منفر للشباب ولن يحقق طموحاتهم.

اثبت ان مصاريف الصندوق للصالح العام ومن صالح الشباب ولا تفتح مجالا لمصاريفك.

أنا نقلت ما وصلني من معلومات الى نواب مجلس الامة هذا المجلس الذي يتعرض لما يتعرض له يفترض ان يكون موقف النواب انصاف لشباب الامة والا نكون مشاركين الوزير في تقاعسه اناشدكم ان تعيشوا مشاكل الشباب التي حدثت منذ 3 سنوات وحتى بعد توقيع هذا الاقرار عيال الكويت تعرضوا لظلم من ادارة بلدهم السيئة التي لا تطبق القانون واثق انكم لن تقصروا مع الشباب ورأفة بهم لم نرض أن نستخدم بعض الامور في اثبات حجتنا هذا الوزير أخطأ في عدم تطبيق القانون وعلينا ان نمارس صلاحياتنا وفق القسم الذي اديناه. هذه القضة تعاني منها أسر كثيرة.

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة د يوسف العلي:

لن اتحدث عن الاستجواب باعتباره حقا لنواب الامة لان احترام هذا الحق والوعي به امر محسوم ورغم ما يحيط المحور الاول من القياس ورغم ما يشوب الامر الثاني من شبهة دستورية فقد شعرت ألا أتعلل بهذا أو ذاك.

وقبل مناقشتي الاستجواب ارجو الوقوف معي في حقائق عدة:

استجواب وزير التجارة والصناعة قد اطلقته نيران صديقة فقد عرفت النائب القضيبي منذ فترة ليست بسيطة عرفته عضوا في الهيئة العامة للصناعة وهدفه هو التأكيد على قانونية الاجراءات.

اما العضو مبارك الحريص لم اتشرف بمعرفته قبل دخولي قاعة عبدالله السالم واعرف ان هدفه هو تسريع اجراءات الصندوق.

ورغم التسليم المطلق في حق النواب في الاستجواب ولكن لم اتوقع الفرق الكبير بين عقود قسائم الصلبوخ وعقود تأجيرها والقسائم الصناعية.

ومبارك الحريص رجل القانون الذي يعرف الفرق بين المسؤولية التنفيذية وغيرها.

النائب الحريص طلب مني انهاء خدمات وتخفيض رواتب واخطر البيئات هي احتكار الصواب وبعد ذلك اعرض ما جاء في الاستجواب.

اساس سلطة الوزير في الهيئة العامة للصناعة فيتولى كل وزير الاشراف على وزارته ويرسم اتجاهات الوزارة اي انه هو المسؤول عنها امام سمو الأمير وأمام مجلس الامة وتشمل سلطته الاشراف والرقابة على الوزارة.

الدستور جعل من اشراف الوزير مبدأ دستوريا وجاء قانون 56 لسنة 1996 بالنص على اشراف الوزير على هيئة الصناعة كما حدد المرسوم 1992/116 لتحديد الاختصاصات واشراف الوزير على الهيئة العامة يتطلب تنفيذ السياسات التي يرسمها الوزير.

وزير التجارة هو من كلف الهيئة العامة بالرقابة على قسائم الصلبوخ واهداف الهيئة الى تنمية النشاط الصناعي في البلاد وتشجيع الصناعات المحلية وهي اهداف تتعلق بالعمل الصناعي الا انه مع مرور السنوات تم تكليف الهيئة العامة للصناعة بأعمال عدة ليست صناعية بل تجارية.

ومن ذلك قرار مجلس الوزارة باستخراج المواد المقعية واذا توقفنا عند موضوع النشاط المقلص فان قرار مجلس ا لوزراء اقتصر فقط على استخراج المواد المقلصة كالصلبوخ والرمل وهذا نشاط صناعي بحت.

ومن باب المناسبة ولان الهيئة تخضع لرقابة وزير التجارة فقد تم تكليفها برقابة قسائم الصلبوخ.

وهناك نشاط صناعي هو من صميم عمل الهيئة وهناك اعمال اخرى تجارية لكن كلف بها هيئة الصناعة واستطاع اشراف الهيئة على قسائم الصلبوخ كان بتكليف من الوزير والتكليف بادارة هذه القسائم مماثل لتكليف مجلس الوزراء باستخراج المواد المقلعية.

وقد صدرت 3 قرارات وزارية من وزير التجارة لتنظيم هذا الموضوع.

وافادتنا هيئة الصناعة بمذكرة لدراسة هذا الموضوع واجابت الفتوى ان نشاط السكراب هو عبارة عن شراء مواد السكراب ثم بيعها مرة اخرى وبالتالي قسائم تجارية وكل هذا ليس من صميم عمل هيئة الصناعة ولكن كلفها بالقيام بها وزير التجارة.

عندما تسلمت الحقيبة الوزارية وبدأت التظلمات في موضوع الصلبوخ انتهينا الى اصدار القرار 2015/54 لما وجدناه من مشاكل ادارية.

ولو رجعنا الى القرار 87 لسنة 1992 الذي جاء في مرحلة من المراحل عندما بدأ المجلس الاعلى للبيئة التحرك في موضوع الصلبوخ وأوقفنا الصلبوخ واستوردناه من خارج الكويت على شرط ان يكون رأسمال الشركة 500 ألف دينار وحدد كمية الصلبوخ المراد استيرادها 200 ألف متر مكعب سنويا.

وعندما وجدنا مشكلة في نشاط تخزين الصلبوخ وان كل المستثمرين في سلة واحدة فصاحب المصنع قد لا يحتاج إلا إلى 40-50 الف متر مكعب في السنة فماذا يفعل في الـ150 الباقية وبالتالي لكي يوفر عليه التكلفة فسهلنا عليه قيمة تخزين الصلبوخ واعطيناه 5000 متر مكعب واذا لم يلتزم بها نحاسبة وبالتالي سهلنا الموضوع عند تقسيم الفئات حتى من يتاجر

التتمة ص11

النائبان طلال الجلال ود. محمد الحويلة

رغم ما يحيط بالمحور الأول من التباس وما يشوب الثاني من شبهة دستورية فلن أتعلل بهذا أو ذاك

لم أتوقع أن يقدم لي القضيبي استجوابا فهو يعرف الفرق الكبير بين عقود الصلبوخ وتأجيرها والقسائم الصناعية

الحريص طلب مني إنهاء خدمات وتخفيض رواتب وأخطر البيئات هي احتكار الصواب

لجنة التخصيص قررت سحب القسائم من 6 شركات لعدم التزامها بالكمية المحددة

وزير التجارة: تعاملت مع القسائم وفق المبادئ القانونية ولم أميز بين التظلمات

متابعة حكومية

لم نرفض أي مشروع قدم رسميا لصندوق المشروعات ولم يتم تقديم أي تظلم رسمي له

لدينا 40 مشروعا في طور الدراسة وقيمة التمويل 2950 مليون دينار

القضيبي: أشكر الوزير على عدم التوضيح والتدليس على النواب والتناقض واضح في رده على الصلبوخ

لماذا تطبق القانون بأثر رجعي على العقود الجديدة وليست القديمة؟

تتمة المنشور ص10

لماذا نلزمه باستيراد 200 الف متر مكعب؟ ولماذا امنع شخصا من العمل في حدود الـ 50 ألفا؟

ووجدنا أن المشكلة تكمن في الكمية المطلوبة من الشخص والـ200 الف متر مكعب كانت السبب في سحب قسائم الصلبوخ وعندما عالجنا المسألة من اختصاصنا التي كانت قائمة منذ 2005.

وعندما اعدنا تنظيم الموضوع لفت نظرنا انه تم الركون فيها الى لجنة التخصيص تخصيص القسائم الصناعية وبلغناها باستلام قسائم تخزين الصلبوخ وقلنا ان النتيجة تنظر في المخالفات وتقرر السحب ونحل النزاع ولان هذا النشاط تجاري فبالتالي صارت المسألة من الالف الى الياء في لجنة التخصيص فكان لا بد من التصدي لهذه المشكلة الرئيسية وراعينا الرجوع الى الاصل وهو العمل المؤسسي السليم وهو عدم وضع كل الصلاحيات في لجنة واحدة ومن يتخذ القرار هو مجلس الادارة فاذا وجدت ان هناك مخالفات يترتب عليها جزاء السحب فترجع الى مجلس الادارة واذا ركنا الى التظلمات احلناها الى لجنة التظلمات.

نتفق على ان المسألة هي من اختصاص الوزير والامور كلها قانونية وفق قانون الاداري وانا صاحب القرار والقرار مناسب لجنة التخصيص قررت سحب القسائم من 6 شركات استنادا الى عدم الالتزام بكمية الوزير المحددة بقرار الوزير وهي 200 ألف متر مكعب وعدم تحقيق المستثمر الكمية المحددة في القرار وتقدمت الشركات بتظلمات الى مدير عام الهيئة وأحالها الى لجنة التخصيص وانتهت الى رفض هذه التظلمات لعدم التزام بكمية الصلبوخ وقد تدخلت بقرار وزاري لمعالجة المشكلة من الناحية الواقعية.

انا كوزير مكلف بوزارة التجارة رأيت مسائل تفصيلية كثيرة ورأيت اثر الربكة على قسائم الصلبوخ على سوق الصلبوخ واردت تلافي اي هذه في السوق فاليوم القسائم موجودة في الشعيبة وهناك محطات كهرباء وتحتاج كميات مهولة من الصلبوخ واعيد تنظيم المسألة واستدرك المسألة قبل وقوع المشاكل ام أتلافى المشاكل حتى لا تكون هناك اشكالية في السوق.

فهل هناك حاجة حقيقية لمثل هذا النوع من القسائم؟! قالوا هناك حاجة وقلت لهم اي واحد يحتاج اعطوه هناك مليون متر في النويصيب ومليون متر في السالمي.

والمتنفذين حسبما اسماهم الاخ المستجوب لم اعطهم القسائم بل انا نظرت تظلمات ولماذا التعسف مع المستثمر وقبول التظلمات بسبب مشكلة نعالجها وكذلك ستعمل بالسكراب والقسائم الصناعية وانا تعاملت مع القسائم وفق المبادئ القانونية المقررة في القانون الكويتي ولم اميز بين التظلمات.

والقرار يطبق من وقت صدوره وليس بأثر رجعي ومن قبل تظلماتهم دون تميز امامهم والعقود وقف النظام الجديدة.

المحور الثاني: المشروعات الصغيرة والمتوسعة

يصب المحور الثاني على التقاعس ومن ثلاثة أعوام لم يحدث شيء بالصندوق ويفترض أن الصندوق يقوم بدوره ووضع الصندوق كأداة تمويل هو امر غير مقبول وهناك اهداف يقوم بها الصندوق وهي 8 أهداف للصندوق والتمويل دور البنك الصناعي والصندوق بحاجة لفترة وللتأسيس والمفروض صدور لائحة ادارية يوافق عليها ديوان الخدمة المدنية والدورة بالتعيين نحتاج وقتا وقد بدأت هذه الدورة في مايو 2015 ومنذ بداية عملي بدأت خارطة طريق حتى نهاية السنة المالية واطلقنا اعمال الصندوق رسميا في اكتوبر وهناك انجازات حققها الصندوق بداية من وضع اللوائح واللائحة التنظيمية وقرار مجلس المبادرة بالمشروعات الصغيرة وتم توقيع 11 مذكرة تفاهم مع مؤسسات كويتية والتعاون مع البنوك المحلية وتقديم خدمات مهنية وكذلك في مجال التدريب هو أهم عنصر حتى في اي مجال وبدون التدريب لا يستطيع الانسان ان يعمل وحفل التخريج كان في مسرح غرفة التجارة والصناعة ومن يدخل الدورة يتعلم ويستفيد والصندوق عبارة عن جهاز متكامل والصندوق يتبنى الشباب وهو جهاز متكامل لا يمكن ان نصفه بمحفظة تمويل ولن تكرر التجارب السابقة وهذا برنامج تدريبي وليست محاضرات وهناك 140 مشاركا في البرامج التدريبية وهناك موقع نويت وهو عبارة عن ديوانية الكترونية لتبادل الخبرات وكذلك تم عقد مطالبات وحضر المنتدى العديد من الشخصيات البارزة وهو عبارة عن منصة لتبادل الخبرات والفعالية المثالية كانت لجمع خبراء اقليميين وتهدف الى ان صاحب المبادرة يستمع الى صاحب الخبرة ويناقشة في كيفية اكتساب الخبرة وفي مجال الفعاليات فعالية المرأة الكويتية في دعم الاقتصاد الوطني والتمويل تم اعداد مسودة العقد النموذجي ومراجعتها من ادارة الفتوى والتشريع لتمويل المستفيدين من خدمات الصندوق الذي يعاني من نقص في الافراد العاملين فيه وبانتهاء السنة المالية 2016/2015 بلغ عدد المشروعات الممولة اقتراضا 59 مشروعا في انشطة مختلفة والمتوقع استيعابها لعدد 125 موظفا كويتيا وقيمة التمويل مليونين و950 الف دك مختلفة النشاطات والان لدينا 40 مشروع في طور الدراسة، علما بانه لم يرفض اي مشروع تقدم رسميا للصندوق ولم يتم تقديم اي تظلم رسمي للصندوق بهذا الخصوص والان هناك توجب تمويل 40 محطة وربما تكون هذه المحطات لاكثر من 40 مشروعا صغيرا الى صندوق المشروعات الصغيرة والسند الذي ابرزه الاخ المستجوب مكمل للعقد وان يضع الرهن من ضمن

جانب من جلسة أمس

التتمة ص12

الهدية مؤيدا: العلي عندما تسلم حقيبة التجارة عدل القوانين كأنه قاض

تتمة المنشور ص11

العقد وهذا رأي الفتوى والتشريع الذي لم نصل معهم الى حل حول منح الشباب التمويل ووعدت الشباب اذا تطلب الامر الى تعديل تشريعي سأعمل به مع ان معظم الشباب ليس لديهم اصول لذلك تم توقيع على سند دين والذي لا يؤدي الى عملية الضبط والاحضار لذلك نريد التوصل مع الفتوى والتشريع وبالعكس انا من باب التعاون لينطلق الشباب في مشاريعهم الى ان نأتيهم بالتشريع وانا اتبعت النظم الاساسية لعملية التمويل وهذه الامور لا تتوافق مع سياسية الصندوق وانا مستعد ان اعرض على مجلسكم الموقر التعديل خلال الاسبوعين المقبلين واشكر الجميع على حسن الاستماع.

- أحمد القضيبي: اشكر الوزير على عدم التوضيح وتدليس النواب والدليل على ذلك اصدرت قرارا وزاريا لتنظيم العملية بعدم قدرة المستوردين ولا يستطيعون استيراد الكمية فالتناقض واضح في هذا الامر وبعضهم بين لك انه لا يستطيع توريد ولو صلبوخة واحدة وانت الان تحمل الهيئة وهي بينت بالارقام الاستيراد يتناسب مع المساحة وحتى لا توقف المشاريع الهيئة التي احرص منك على هذا الامر قلصت المساحة للمدى لم يلتزم باستيراد 200 الف كيلو مربع صلبوخ، وهل من الممكن ان مخازن التخزين بمنطقة بعيدة عن مصانع بالصليبية وهم بميناء عبدالله، وغير صحيح لم تجدد لاحد وهذا التجديد يؤكد انك رجعت بان الكمية التي يستوردها 200 الف وهذا انسحب على كل القسائم الـ 6 التي ذكرتهما ومن الغريب ان الذي لا يستطيع التوريد كيف تريد منه التنفيذ وموضوع ايجار القسائم لم تتطرق عنه بل رجعتهم وبالرغم من ان مجلس الوزراء أصدر قرارا في قطعة 16 للمشاريع الصغيرة وانت سلمتها لمخازن التوابر ولماذا تطبق القانون باثر رجعي والذي ستطبق على العقود الجديدة وليس القديمة والموضوع يتعلق بـ25 قسيمة وليس 6 ويوقف عليها البلدي والهيئة توجهها واضح السحب ومنحها الى مستثمرين آخرين ولم يتم التطرق للمجالات الاخرى مثل الصناعي والمقاول هذا القرار الذي صدرته ولم يشمل قرارك الكمية انما بجسب اهوائك الشخصية وعلينا معاقبة المسيء لكي ننظر الى المستقبل وما هو المبرر لاسترجاع القسائم للمؤجرين هذا هو الاصلاح المنشود وانتم لا تطبقون القرارات لان القسائم يجب ان توزع لاصحاب المشاريع الصغيرة قسيمة 40000 متر مربع في صبحان لم تستغل الا في 600 متر مربع وتم التدليل عليها بالسوق وصل سعرها 35 مليون ومنحت احدى الشركات ارضا بالرغم من أن مشروعهم تم رفضه من قبل صندوق المشاريع الصغيرة والوزير يغمت الكتب ولا يسمح للهيئة باتخاذ قرار بشأنها حتى يتسطيع هو ومن وراه ان يأكلوا منها وصلت العملية الى انه يخرج كتاب من مكتب صاحب السمو لتخصيص ارض تكون مخزنا للموز مساحتها 10000 متر استغرب لماذا تغير الوزير والواضح من ردود الوزير ان القانون لا يمشي انما بالظلم والتعدي على المال العام والدليل تطبيقك باثر رجعي على العقود التي سبقت القرار لجنة الميزانيات والهيئة وديوان المحاسبة خطأ والوزير فقط هو الصح.

- مبارك الحريص: استغرب من ردود الوزير فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة تلك البالمحورين وكأنه يعيب الاستجواب اذا لم يكن بالتدرج وتقديم جواب ولم يطلع الى المادة 101 من الدستور السؤال جوازي واذا كان هناك نقص معلومة للنائب وانا سألتك بأمور قانونية وواضحة ولا تحتاج الى سؤال وايضا الدستور يؤكد تبعية الهيئة الى الوزارة فهل هذا تدخل من المسؤولين باجابتك انت يا وزير أخرت ولم تنجز والمسؤول عندك في تاريخ 2015/5/28 خرج للشباب وقال لهم نحن لا نستطيع التنفيذ وبعد ذلك وفي 2016/2/2 يخرج نفس المسؤول ويقول بدأنا الصرف الفعلي والان تقول نحن لا نستطيع ان نعمل وايضا هناك دليل في تصريح لك تقول نحن مولنا بعض المشاريع فالامر محير لماذا التصريح دون علم مشكلتكم لم تكونوا صريحين واملتوا الشباب وكل مرافعتك لا يوجد فيها اجابة على محاور الاستجواب فانت اثبتت بانه لا يهمك تمويل الشباب ولكن هذا الامر يهمني واجابتك تدينك ولماذا لم يتدخل قبل تقديم الاستجواب في موضوع تحويل الشباب وهذا دليل على انك انت من عطل مشاريعهم وانت اقريت بان الاقرار هذا خطأ الذي تم توقيع الشباب عليه وهي صيغة تنفيذية تؤدي الحجز على ممتلكاته وتدعي بانه لا يوجد ضبط واحضار بالرغم من الحجر على ما عليك اقوى واخطر وبردودك اعتراف بعدم تطبيق القانون الذي حينما اردت تطبيقه لم يستغرق منك 3 ساعات وبعد تقديم وبعد تقديم الاستجواب وكيف لا تسطيع ان تعمل وتطبق القانون لهيئة تابعة لك لابد من الغاء هذه الاقرارات الهيئة التنفيذية التي وقع عليها الشباب وهذا الاقرار يجعل الشباب الذي وقع عليه يترتبك وقعوا الشركات الكبرى ولا تركضون على المواطن وتمسونه وطبقوا كلام سمو الامير بعدم المساس بالمواطن.

- وزير التجارة: سأعتب على النقطة التي تتعلق بمسؤولية الوزير عن الهيئةوانا وضحت ذلك من خلال الصلاحيات التي منوطة بالوزير وفصلت مسؤولية الوزير الاشرافية والرقابية على الهيئة وفيما يخص القسائم انا اعود للقانون والقرار الصادر من اللجنة التي لا تعد بالقرار الاداري والسبب الذي ورد بالمحضر وانا اطلب من الهيئة الالتزام بالكمية وهي من تحدد مساحة القسيمة ويتم محاسبته على هذا الاساس وهذا الاساس لم يطبق في قرار اللجنة فلابد من تعديل القرار الوزاري وهذا التطبيق ليس فيه اثر رجعي والكمية 200 ألف واردة في العقد وليس به تحديد الكمية الا من الشركة وهي تطلب ذلك وقسيمة 16 بالشعيبة كان القرار امام مجلس الوزراء وتم اعادتها بتخصيصها للمشاريع الصغيرة وتستخدم مرحلية في هذه السنة لحل مشكلة رحية بناء على اتفاق بين هيئة البيئة والخصخصة واللجنة التابعة لمجلس الوزراء فنحن نخالف قرار مجلس الوزراء وانا أؤكد انني لم احد عن تطبيق القانون وفيما يخص الصندوق هناك 8 اهداف مختصة فيه وجوهر الخلاف أن النائب المستوجب لديه

التتمة ص13

الحريص خلال الاستجواب

وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح ود. يوسف العلي

محمد الهدية

ما المبرر لاسترجاع القسائم للمؤجرين؟ هل هذا هو الإصلاح المنشود؟

الحريص: أستغرب ردود الوزير فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة كأنه يعيب الاستجواب

كل مرافعات العلي لا توجد فيها إجابة على محاور الاستجواب

الوزير لا يهمه تمويل الشباب ويعطل مشاريعهم وإجابته تدينه

العلي: لم نخالف قرار مجلس الوزراء ولم أحد عن تطبيق القانون

التميمي معارضا: لم أر مخالفة قانونية في إجراءات الوزير ولا أضرار على المال العام

تتمة المنشور ص12

الصندوق هو التمويل وهذا عكس ما شرحته واسباب وضع الصندوق واهدافه ال 8 ومن اللائحة اي مشروع وفق اللوائح بأخذ 45 يوما دراسة وتم تمويل الـ 59 مشروع اقبل السنة المالية.

يجب علينا حل هذه الاشكاليات وفق القانون بهدف دعم الشباب.

محمد الهدبة «مؤيدا للاستجواب»:

اول مرة أرى حل المشاكل بإعادة تفصيل القوانين اذا كل شخص خالف القانون ان يطلب تعديل القانون.

لجنة القسائم اعطت مهلة 6 أشهر للقسائم المخالفة وسحبت القسائم المخالفة لشروط العقد وقاموا اصحاب القسائم تظلما وتم ايقاف جميع معاملات هذه الشركات وتمت الاستعانة بالامن لاخلائها.

والوزير عندها تسلم حقيبة الوزارة عدل القوانين كأنه قاض وليس وزيرا حينما الغى قرار السحب. وتفعيل القوانين بهذه الطريقة امر يتحمله الوزير. وصندوق المشروعات تعسف مع الشباب بتوقيعهم على إقرارات دين وهي غير مدروسة والتوقيع لهذه الاقرارات بعد تقديم الاستجوابات.

والدليل على ذلك عدم حضور رئيس الصندوق في لجنة الميزانيات وهذا دليل على عدم انجاز الصندوق اي مشروع وانه لا يؤدي دوره بالشكل الصحيح

عبدالله التميمي

ولا يمكن ان تكون هذه المشروعات تنفذت ورئيس الصندوق يمتنع عن حضور اجتماع اللجنة فكيف يقدمون الشباب تظلما وانت تقول انك قبلت كل المشاريع؟!

عبدالله التميمي «معارضا للاستجواب»:

اشكر وزير التجارة على القرارات الشجاعة بخصوص لائحة حماية المستهلك واقول له التحدي كبير في غلاء الاسعار وموجة كبيرة ولكن ثقتنا فيك كبيرة طالما اتجهت الى ضبط الاسعار وهذا يحتاج منك صلابة الموقف ونواب الامة سيقفون معك صفا واحدا في مواجهة الغلاء خاصة بعد ارتفاع الاسعار والكهرباء في السكن الاستثماري والتجاري والصناعي.

عندما نتحدث عن القسائم الصناعية مخالفة لكن هل يستطيع الوزير ان يتصدى؟ واذا يستطيع اقول له افتح ملف الشويخ الصناعية،

واتفق مع المستجوبين في عدم تحويل القسائم الصناعية الى تجارية وتحويلها الى دكاكين ومحلات وهذه شجاعة يا معالي الوزير.

هذا المجلس يكفيه فخرا اقرار قانون حماية المستهلك الجديد ولم ار مخالفة قانونية في الاجراءات التي قام بها الوزير ولا يوجد هناك اضرار بالمال العام.

د. عبدالله الطريجي «معارضا للاستجواب»:

كنت اتمنى ان اجد الاستجواب مدعما بالمستندات ومن المفارقات ان التيار الذي كان يقف ضد الوزير هو نفسه الآن ضد الوزير الحالي والوزير تعرض الى نيران صديقة من داخل الوزارة ومن خارجها.

وينكم عن المجلس الاعلى للتخصيص وينكم عن القسائم الصناعية والتس سلموها وتوزعت من دون وجه حق قبل الوزير الحالي لان الوكيل الحالي عضو في التحالف.

وعرض مستندا بمنح 6 أشهر مهلة لاصحاب التظلمات وهذا منذ زمن الوزير السابق.

وهذا الاستجواب شخصاني لان الوزير جمد الوكيل الحالي لانه جاء بالباراشوت.

- وزير التجارة والصناعة: نحن نتحدث عن هيئة الصناعة ولم نتحدث عن قسائم صناعية ولكن قسائم الصلبوخ فقط واشكركم واحمد الله ان الاستجواب تعلق في جهتين فقط من وزارة التجارة وشاكر لكم سعة صدركم وتعاونكم معنا وشكرا.

وتلا الأمين العام التوصيات المقدمة من النواب إلى وزير التجارة والصناعة في الاستجواب المقدم إليه حيث جاء التصويت 6 من 49 عدم موافقة على التوصيات.

الرئيس مرزوق الغانم: بذلك تنتهي مناقشة الاستجواب وترفع الجلسة إلى اليوم (غد) الساعة 9 صباحا.

د. عبدالله الطريجي

الصندوق له 8 أهداف وجوهر الخلاف أن المستجوب يرى أن الصندوق تمويل

الطريجي معارضا للاستجواب: الاستجواب شخصاني لأن الوزير جمد الوكيل الحالي بسبب أنه جاء بالباراشوت

توصيات استجواب وزير التجارة

وافق مجلس في جلسته العادية أمس في ختام مناقشته الاستجواب الموجه من النائبين احمد القضيبي ومبارك الحريص لوزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي على مجموعة من التوصيات النيابية اكتفاء بذلك دون تقديم كتاب لطرح الثقة في ما يلي التوصيات:

1- التأكد من تطبيق القرار الوزاري رقم 87 لسنة 1997 بشأن شروط منح تراخيص استيراد الصلبوخ على القسائم الصناعية المخصصة لذلك.

2- توفير القسائم الصناعية للصناعيين حتى لا يتم استغلال الأراضي الصناعية الحالية بأسلوب سيئ كما هو حاصل الآن.

3- ضرورة توفير القسائم الصناعية للشباب الكويتي حتى لا يعيش الشباب حالة الصبر التي تؤدي الى اليأس من الأعمال الصناعية موقع الاهتمام.

4- وضع استراتيجية متكاملة للصناعة في الكويت وفتح افاق الصناعة للشباب الكويتي مع وضع مقترحات صناعية لأصحاب الحرف الصناعية لتشجيعهم على بدء هذه الصناعات.

5- إعادة هيكلة الهيئة العامة للصناعة لتطوير العمل فيها وتسهيل انهاء معاملات الصناعيين.

6- تعيين مدير عام للهيئة العامة للصناعة لسد الفراغ الاداري فيها.

7- التواصل مع الجهات المتخصصة في دول العالم المتقدم بغية تطوير العمل في الهيئة.

8- متابعة كل ما ورد في محاور الاستجواب فيما يخص الهيئة العامة للصناعة وتصويب جميع الاخطاء التي شابت أيا من الأمور المتعلقة بعمل الهيئة.

9- مراجعة الحصول على القسائم الصناعية والتأكد من أنها طلبات حقيقية القصد منها العمل الصناعي وليس الاستثمار عن طريق تأجير الأرض.

10- ضرورة تطبيق قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة.

11- توفير الاراضي لمشاريع الصندوق بأسرع وقت ومساعدة الشباب في تنفيذ مشاريعهم.

12- تشجيع الشباب على الدخول في مشاريع متنوعة خارج نطاق مشاريع قطاع الاغذية.

13- تحديد مواقع الخلل في قانون الصندوق إن وجدت وتقديم تعديلاته على القانون لتطويره.

14- متابعة كل ما ورد في الاستجواب من محاور تخص الصندوق.

15- استخدام الوسائل الاعلامية المناسبة.

16- نقل المقاولين المستأجرين للقسائم الصناعية من المناطق الصناعية الى مناطق أخرى.

17- يقدم للمجلس تقرير كل 6 أشهر حول مدى تنفيذ التوصيات المطلوبة في هذا الطلب.

المجلس الأعلى للبيئة يدعم مشروع نوافير جون الكويت

الخالد: رئيس الوزراء يشارك في اجتماعات الأمم المتحدة الخاصة بالتغير المناخي

أكد رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية ورئيس المجلس الأعلى للبيئة الشيخ صباح الخالد إن الكويت ستشارك في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالتغير المناخي المزمع عقدها في نيويورك وان سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء سيمثل البلاد في الاجتماع المزمع عقده في 22 أبريل للتوقيع على (اتفاق باريس).

وقال الشيخ صباح الخالد في بيان صحافي للمجلس الأعلى للبيئة عقب اجتماعه أمس الاول الاثنين وخص بنشره كونا إن الاهتمام الدولي بهذا الملف انعكس على الكويت التي تولي الموضوعات البيئية أهمية قصوى وتضعها أعلى سلم أولوياتها حيث ظهر ذلك جليا في تقريرها الخاص بحقوق الإنسان مشيدا بدور الهيئة العامة للبيئة في تنفيذ مواد قانون البيئة.

من جانبه أكد المدير العام للهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد أن الهيئة لا تقف عائقا أمام التنمية بل تسهم في تطبيق مبدأ التنمية المستدامة بهدف توفير بيئة أفضل لنا ولأجيالنا القادمة والسعي إلى الاقتصاد الأخضر في البلاد اتساقا وتوجه الدولة لتنويع مصادر الدخل.

وأوضح أن المجلس الأعلى للبيئة اعتمد تحديد 14 محمية طبيعية جديدة كما حدد الجهات المختصة والجهات المشرفة عليها بناء على ما جاء بالمادة 102 من قانون حماية البيئة الجديد الصادر عام 2014.

وأضاف أن المجلس تابع جملة من القضايا البيئية منها التأكد من استيفاء كل الشروط والضوابط المذكورة في قراري مجلس الوزراء (2010/52) و(2012/15) قبل توطين الصناعات في منطقة الشعيبة الصناعية مع التأكيد على ضرورة تقديم دراسات المردود البيئي للمشاريع الصناعية بتلك المنطقة قبل توطينها والتزامها بالاشتراطات البيئية.

الشيخ صباح الخالد

وأشار إلى أن المجلس دعم مشروع نوافير جون الكويت الهادف إلى تحسين جودة مياه الجون وتقليل وتخفيف العبء البيئي فيه وزيادة وتعزيز تركيز الأوكسجين المذاب في مياهه من خلال نافورتين عموديتين بما يساهم في تحسين الجانب الجمالي لمدينة الكويت والمنطقة المجاورة لها على أن يتم تقديم الدراسات البيئية اللازمة للمشروع.

وذكر أن المجلس حث أعضاءه على اتباع الأساليب الحديثة في معالجة النفايات بالطرق الآمنة بيئيا فيما أبدى موافقته المبدئية على عدد من المشاريع الحيوية المهمة بالدولة بشرط تقديم دراسات المردود البيئي لها واستيفاء كل الاعتبارات البيئية.

ومن أهم تلك المشاريع طلب مؤسسة الموانئ توسعة وتطوير ميناء الشويخ وشركة المشروعات السياحية تطوير وتجديد وتنمية مرافقها ودمج نادي اليخوت مع نادي الشعب البحري وتطوير نادي الفحيحيل البحري.

الوزارة أعدت ورش عمل لصياغة لخطة

الصانع: إشراك أصحاب المصالح كافة في صياغة خطة العدل

قال وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع إن الوزارة تسعى الى إشراك أصحاب المصالح كافة من وزارات ومؤسسات وجمعيات النفع العام ذات العلاقة من أجل التعرف على توقعاتهم وطموحاتهم والعمل على تضمينها الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل.

وشدد الوزير الصانع في كلمته عقب تدشين فعاليات إعداد وصياغة الخطة الإستراتيجية لوزارة العدل بمشاركة قيادات الوزارة كافة وعدد من القضاة والمستشارين على ضرورة مشاركة المستويات القيادية والتنظيمية كافة في فعاليات اعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة لضمان تنفيذها وتحقيق نتائجها ومؤشرات الأداء المستهدفة.

واضاف أن الوزارة قامت

يعقوب الصانع

بإعداد ورش عمل كبرى لصياغة الخطة وفق مراحلها ووفق إطار زمني محدد مشيرا الى ان فعاليات تلك المراحل بدأت بعقد الورشة الأولى بعنوان تحليل وتشخيص الوضع الراهن وسيتبعها عقد فعاليات أخرى لترجمة مراحل اعداد وصياغة الخطة بصورة متكاملة.

من جانبها قالت الوكيل المساعد للتطوير الإداري والاعلام هبة العبدالجليل إن الخطة الاستراتيجية للوزارة ستتضمن مجموعة من الجوانب خاصة ما يرتبط بتطوير الأداء البشري وتطوير جودة العمليات الداخلية سعيا الى تحقيق رضا المتعاملين وبما ينعكس على تحقيق نتائج الأداء الرئيسية والتي تمثل أحد محاورها في تحقيق العدالة الناجزة.

من ناحيتها أكدت مدير التطوير الإداري والتدريب والتخطيط بالوزارة ريا الرشيدي أن التخطيط الاستراتيجي للوزارة يمثل مهمة وطنية ينبغي على القادة والعاملين بالوزارة ضرورة ترجمتها كواقع تطبيقي.

تشمل تحديث المرافق وتعميق الممرات المائية

خطة شاملة لتطوير الموانئ لإعادة تفعيل طريق الحرير

تقوم الكويت حاليا بتشييد ميناء جديد هو ميناء مبارك الكبير لتعزيز موقعها الإقليمي في مجال النقل البحري علاوة على تطوير الموانئ القائمة عبر خطة تتضمن مشروعات طموحة لزيادة كفاءتها وقدرتها اتساقا مع التوجه العالمي لإعادة تفعيل طريق الحرير الذي يربط شرق آسيا بأوروبا مرورا بدول المنطقة.

وتسعى مؤسسة الموانئ في خطتها 2015-2019 إلى مواكبة توجهات الكويت بالتحول إلى مركز مالي وتجاري عالمي كون النقل اللوجستي والموانئ هما التجسيد الأمثل والاستغلال الأكفأ للموقع الاستراتيجي لدولة الكويت.

وذكرت كونا في تقرير لها حول خطة التطوير أنه في شأن ميناء الشويخ تشمل مشروعات التطوير قصيرة المدى منظومة مراقبة سي. سي. تي. في والمنظومة الملاحية ومشروع تأهيل المثلث ما بين جامعة الكويت ومؤسسة الموانئ الكويتية ومشروع تأهيل منطقة المناولة الشمالية موقع أنظمة البضائع.

وتشمل المشاريع إعادة تأهيل الأرصفة ومنطقة المناولة فضلا عن تطوير البنى التحتية للميناء وتشييد مبنى موحد لكل موظفي العمليات البحرية.

وتطال المشروعات طويلة الاجل تعميق وتعريض الممر المائي المؤدي إلى الميناء فضلا عن مشروع تعميق أرصفة الميناء.

وتتضمن إنشاء محطة حاويات حديثة متكاملة في الجزء الشمالي الشرقي لميناء الشويخ تشمل مراسي بعمق 14 مترا وبطول 1250 مترا ومساحة خلف هذه المراسي تبلغ 800 ألف متر مربع لمناولة ما قدره 2,8 مليون حاوية مكافئة سنويا.

وبالنسبة لمشروعات تطوير ميناء الشعيبة فخطة المؤسسة قصيرة الاجل لهذا الميناء تتضمن اقامة منظومة المراقبة سي.سي. تي.في والمنظومة الملاحية في حين تشمل المشروعات متوسطة الأجل بناء منطقة المناولة والمنطقة الجمركية خارج الميناء إضافة إلى ربط الميناء بمنطقة الحاويات والمنطقة الجمركية عبر سكة حديدية.

وتشمل ايضا بناء مبنى موحد لكل موظفي العمليات البحرية وبناء برج مراقبة حديث في حين تتمثل المشروعات طويلة الأجل تعميق بعض أرصفة الميناء وشراء معدات الحفر.

وفيما يتعلق بتطوير ميناء الدوحة تتضمن خطط المؤسسة عدة مشروعات منها منظومة المراقبة والمنظومة الملاحية وتطوير البنى التحتية للميناء وأرصفته وبناء واجهات تجارية وترفيهية وبناء برج مراقبة حديث. وفيما يتعلق بقطاع الموظفين فانه يعمل بالمؤسسة نحو 800 موظف من الكويتيين والوافدين ولم تقم المؤسسة بفتح باب التوظيف منذ 20 عاما وتشمل خطة المؤسسة الإحلال والتوظيف بتقاعد ما بين 100 إلى 150 موظفا سنويا واستبدالهم بالعدد نفسه بمعينين جدد.

وزير البلدية: سوق المباركية أصبح معلما تراثيا وتاريخيا

أكد وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري ان البلدية بذلت جهودا على مدار الأعوام الماضية لتطوير سوق المباركية حتى بات معلما من معالم الكويت.

وقال الوزير الكندري في تصريح للصحافيين عقب قيامه بجولة تفقدية في السوق رافقه خلالها المدير العام للبلدية م.أحمد المنفوحي ان السوق اصبح مزارا يرتاده المواطنون والمقيمون ويقصده السائحون خصوصا من بلدان مجلس التعاون الخليجي اذ يفوح منه عبق الماضي الجميل كتراث كويتي شعبي أصيل.

وذكر أن سوق المباركية بحلته الجديدة المتميزة أصبح من أكثر الأسواق شهرة في بلدان الخليج لما يحوي من مبان تاريخية وتراثية مثل كشك مبارك الذي كان مقرا للحكم الكويتي في الماضي والذي لا يزال موجودا كأثر تاريخي ومبنى تراثي.

وشدد الكندري على ضرورة تطوير السوق بوجود هذه المباني التاريخية القديمة من خلال تنفيذ العديد من المشاريع والتنسيق مع الجهات المعنية ولا سيما المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

جانب من جولة الوزير في السوق

ومن جهته اكد المنفوحي متابعة سير العمل بالسوق للاطمئنان على المخططات والتصاميم اللازمة لتبريد المنطقة بواسطة مرشات المياه مشيرا الى قرب الانتهاء من وضع اللوحات الإرشادية والتعريفية في المنطقة والتي ستكون بأسماء الأسواق القديمة حفاظا على التراث الكويتي.

واوضح ان اللوحات الارشادية ستجمع بين الحداثة والتراث وإبراز وجه الكويت الحضاري وضمان استمتاع زواره بالتجوال داخل السوق مؤكدا الاهتمام بكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تخصيص سيارات (جولف كار) لاستخدامها في التنقل والتسوق.

وذكر المنفوحي ان العمل جار الآن على تطوير وتجميل الساحات وأعمدة الإنارة والأرصفة في المنطقتين التجاريتين العاشرة والتاسعة (سوق البلوكات) حيث يتم رصف الساحات بأجمل أنواع الأرضيات كالجرانيت والرخام وتجميلها بالأعمال الزراعية.

الصحة تنظم المؤتمر الإقليمي الرابع لمناهضة العنف ضد الأطفال

أعلن الوكيل المساعد للشؤون القانونية بوزارة الصحة د. محمود العبدالهادي عن عقد المؤتمر الاقليمي الرابع لمناهضة العنف ضد الاطفال 18 الى 20 ابريل الجاري تحت رعاية وزير الصحة د. علي العبيدي.

وقال العبدالهادي في مؤتمر صحفي امس إن المؤتمر سيناقش موضوعات اجتماعية وصحية تهم جميع شرائح المجتمع من اطباء واخصائيين نفسيين واجتماعيين بالتعاون مع وزارتي الداخلية والتربية وغيرهم وذلك لاهمية الموضوع باعتبار الطفل هو نواة المجتمع. واوضح أن وزارة الصحة بادرت بتشكيل لجنة عليا في العام 2013 لحقوق الطفل تضم العديد من الوزارات وجمعيات النفع العام المهتمة كما انشأت مكتبا لحقوق الطفل بمستوى ادارة برئاسة د. منى الخواري وهو يتبع الجهاز القانوني في الوزارة.

وبين أن هذا المكتب يضم فرقا في كل المستشفيات العامة والتخصصية للعناية بحقوق الطفل ومعرفة اي اعتداء يقع على الطفل للتعامل معه من الناحية الطبية والقانونية مشيرا الى انشاء سجل وطني لحالات العنف ضد الاطفال.

من ناحيتها قالت رئيس مجلس اقسام الاطفال د. منى الخواري ان حالات العنف ضد الاطفال المسجلة في 2015 بلغت 108 حالات لافتة في الاطار عينه ان عدد الحالات التي تم تسجيلها في الأعوام من 2010 الى 2015 بلغ 299 حالة منها 154 حالة اعتداء بدني و 111 حالة اهمال و 25 حالة اعتداء جنسي الى جانب بعض حالات الاعتداء الاخرى.

وأشارت الى عدد الحالات خلال السنوات الأربع الماضية حسب الفئات العمرية اذ كانت هناك 97 حالة من سن 5 الى 12 سنة ما يعادل 37 في المئة و من الولادة الى سنتين بلغت 95 حالة ما يعادل 37 في المئة اما للفئة العمرية من سن 2 الى 5 سنوات فقد بلغت 53 حالة ما يعادل 20 في المئة ومن سن 12 الى 18 سنة فقد بلغت 14 حالة ما يعادل 5 في المئة. واكدت أن ظاهرة العنف موجودة في المجتمع الكويتي.

الصحة العالمية تشيد بمساهمة الكويت تجاه ضحايا الحرب السورية

أشادت منظمة الصحة العالمية بمساهمة الكويت الفعالة والمثالية تجاه ضحايا الحرب السورية سواء في سوريا او دول الجوار مما انقذ حياة ملايين الجرحى والمرضى من خلال توفير الامصال الواقية من امراض شتى.

جاء ذلك خلال استقبال المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية د. مارغريت تشان لمندوب دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية السفير جمال الغنيم بمكتبها في مقر المنظمة بجنيف.

وقالت تشان في تصريح لكونا عقب اللقاء ان القيادة الانسانية الحكيمة لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد هي خير مثال على تفهم التعامل مع التداعيات الصحية للكوارث الانسانية والطبيعية.

وأضافت ان الكويت مدت يد المساعدة أيضا لبرامج المنظمة في كل من اليمن والعراق فضلا عن برامجها المتواصلة في فلسطين مشيرة الى ان الدعم الانساني الكويتي شمل ايضا برامج مكافحة وباء (ايبولا) في غرب افريقيا.

مديرة الصحة العالمية خلال استقبال السفير جمال الغنيم

ومن جانبه قال السفير الغنيم لـ(كونا) ان اللقاء تناول تعزيز العلاقات الثنائية بين دولة الكويت ومنظمة الصحة العالمية والدور الريادي الإنساني الذي تضطلع به الكويت في القضاء على شلل الأطفال في سوريا ودول الجوار .

وأوضح انه تم بحث مسار البرامج الصحية التي ترعاها الكويت مع المنظمة في مختلف مناطق الكوارث والازمات انطلاقا من العلاقات الاستراتيجية التي تربط الكويت بالمنظمات الانسانية الدولية.

السكنية توزع الدفعة الثانية من قسائم جنوب المطلاع

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس عزمها توزيع الدفعة الثانية من توزيعات السنة المالية 2016 - 2017 من القسائم الحكومية في منطقة جنوب المطلاع (إن 7) وتشمل 357 قسيمة على أصحاب الطلبات الإسكانية حتى الثالث من يناير 2008.

ودعت المؤسسة المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية بمساحة قدرها 400 متر مربع لكل منها بمنطقة جنوب المطلاع إلى مراجعتها غدا الخميس ويوم الأحد المقبل مصطحبين معهم البطاقة المدنية وقرار التخصيص لتسلم بطاقة دخول القرعة.

وقالت إن بطاقات الاحتياط ستوزع يوم الاثنين المقبل وتجرى القرعة في 20 أبريل الحالي مبينة أن من يتخلف عن تسلم بطاقة القرعة الخاصة به خلال الأيام المحددة سيتم استبعاد اسمه وإدخال الاسم الذي يليه في التخصيص.

المؤسسة العامة للرعاية السكنية

ودعت المؤسسة المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية في هذه القطعة ولم ترد أسماؤهم ضمن هذا الكشف إلى مراجعة المؤسسة يوم الاثنين المقبل مصطحبين معهم قرار التخصيص والبطاقة المدنية للدخول ضمن الاحتياط.

وأوضحت أن المواطنين الواردة أسماؤهم وتعذر عليهم الحضور أو ليس لديهم الرغبة بدخول القرعة بهذه القسائم المعلن عنها لن تدرج أسماؤهم في الدفعات المقبلة حتى مراجعة إدارة التخصيص في المؤسسة.

أمانة المجلس أطلقت برنامج الإسعافات الأولية والإنعاش القلبي

أطلق قطاع الإعلام والعلاقات العامة في الأمانة العامة بمجلس الأمة بالتعاون مع أكاديمية العلوم الحياتية أمس برنامجا تدريبيا لأعضاء وموظفي الأمانة العامة حول مبادئ الإسعافات الأولية وطرق ممارسة الإنعاش القلبي الرئوي.

ويهدف البرنامج الى تدريب أعضاء مجلس الأمة وموظفي الأمانة العامة على الإسعافات الأولية وطرقها إضافة إلى توعيتهم ببعض المهارات الخاصة بممارسة الانعاش القلبي الرئوي.

النائب د. خليل أبل مشاركا في برنامج الاسعافات

النائب أحمد لاري يتسلم شهادة حضور البرنامج

النائبان حمدان العازمي ود. عبدالرحمن الجيران

جانب من المشاركين في البرنامج التدريبي

معرض 1000 مشروع يبدأ 26 الجاري

ينظم برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة المعرض السنوي للمبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحرف اليدوية 1000 مشروع في الفترة بين 26 و30 أبريل الجاري بهدف دعم مسيرة الشباب الكويتي نحو العمل الحر واليدوي بما يسهم في تحقيق الأهداف الوطنية لدعم التنمية الاقتصادية في كل التخصصات. وأوضحت رئيسة فريق عمل المعرض الذي يقيمه البرنامج نجاة اليوسف لكونا أن النسخة الرابعة من المعرض ستشهد مشاركة مئات الشباب من أصحاب المشروعات في مختلف الأنشطة والمجالات كالعطور والملابس والأغذية والحرف اليدوية والصناعات الصغيرة.

«سند للطفل» تكرم الأمهات المثاليات للإعاقة الذهنية

نظمت مؤسسة سند للطفل المعاق حفل تكريم الأم المثالية للاعاقات الذهنية.

وقال المدير العام للمعهد العربي للتخطيط د. بدر مال الله في كلمة له بالنيابة عن رئيسة مجلس إدارة مؤسسة سند للطفل المعاق سبيكة الجاسر بالحفل الذي اقيم مساء امس الاول إن جائزة الأم المثالية للاعاقات الذهنية تعد تشجيعا بسيطا من مؤسسة سند للطفل ومركز الخرافي لأنشطة المعاقين للدور الإنساني الكبير الذي تقوم به الأم التي ترعى أبناء من ذوي الاعاقة والتي تستحق كل التكريم والعرفان لما تبذله من جهود مضنية.

من جهتها أكدت الأمينة العامة للجائزة عائشة السالم في كلمتها أهمية معالجة العقبات أمام ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم وصولا إلى ضمان الحياة الكريمة لهم آملة توسيع مجال التعاون في الخدمات المقدمة لهذه الفئة بين المؤسسات والهيئات لتشمل الدول الخليجية والاتجاه إلى التخصص لتحقيق الإتقان في العمل والتكامل في الأدوار.

الوفيات

● **موسى حسن عبدالحسين عباس الموسوي، 77 عاما، (شيع)**، رجال: بيان، ق12، مسجد الإمام الحسن، تلفون: 97766805، نساء: الرميثية، ق4، ش 44، م5، حسينية ام صادق

● **وضحة مرزوق ثويني المطيري، زوجة: عموش غالب المطيري، 76 عاما، (شيعت)**، رجال: صباح الناصر، ق6، ش45، م66، تلفون: 66885011، نساء: صباح الناصر، ق6، ش42، م16، تلفون: 97844541

● **محمد عبدالحكيم احمد الاحمد، 24 عاما، (شيع)**، رجال: ديوان الاحمد، الفيحاء، ق4، ش46، م2، تلفون: 99882266، نساء: المنصورية، ق2، ش 29، م16، تلفون: 22530291

● **عالية أحمد شفاقة العنزي، عام واحد، (شيعت)**، للنساء فقط، سعد العبدالله، ق8، ش 870، م56، تلفون: 99488005 - 97969316

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	04.02
الشروق	05.26
الظهر	11.49
العصر	03.23
المغرب	06.12
العشاء	07.32

حالة الطقس

معدل الحرارة
18 - 31
أعلى مد
04.42 صباحا - 03.22 مساء
أدنى جزر
10.03 صباحا - 10.59 مساء

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان: مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع